دروب بناء الحركة النسوية في سوريا بعد ٢٠١١

المؤلفون: علا رمضان ، شناي أوزدن

الكتاب المساهمون: رؤى الطويل

المحررون: علا صالح

لجنة المراجعة: ويندي بيرلمان ، علا صالح ، نورا عبابنة ، نور أبو عصب ، نوف ناصر الدين

مساعدو البحث: فرانشيسكا شيافارولي ، سارة الطوخي وإيلا نوتيل

البحث الميداني: سلام الحاج حسن ، فيحاء الشواش ، حياة علي ، نيرين حاج علي وليال سيفان.

العمل الفني: ياسمين فناري

تصميم الجرافيك: علي مصطفى

تحرير اللغة والتدقيق اللغوي: DocStream

© بدائل ٢٠٢١ برلين ، ألمانيا. كل الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي مسبق من بدائل.

تم دعم هذا البحث من قبل مؤسسة (كفينا تل كفينا) . المسؤولية عن المحتوى تقع بالكامل على عاتق المنشئ. لا تشارك (كفينا تل كفينا) بالضرورة الآراء والتفسيرات الواردة في هذا المنتج.

بدائل هي منظمة غير حكومية نسوية تعتمد النهج القائم على الحقوق في عملها، تتمثّل رسالتنا بتبني العدالة التحويلة كأساس للسلام المستدام والحقيقي في سوريا. عبر دعم التطور العضوي للمجتمع المدني ودعم الخطابات والسرديات القائمة على الحقوق والتعددية والتشميل داخل السياق السوري وحوله وصولاً الى الحقيقة والفهم الشاملين.

جدول المحتويات

جدول المحتويات ٣
ملخص تنفيذي ٥
الإطار النظري ٥
تنظيم النساء ٥
الحركات الاجتماعية ٦
سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٧
المنهجية ٨
المرحلة الأولى ٨
المرحلة الثانية ٩
اختيار المشاركات ومواقعهن ٩
تحليل البيانات ١٠
الأخلاق المهنية ١١
قيود البحث ١١
مقدمة ١٢
نبذة تاريخية عن نشاط النساء في سوريا ١٤
الجزء الأول: خصائص تنظيم النساء ١٨
تنظيم النساء والثورة ١٨
فهم النساء للحركة ١٩
التنظيم النسوي والنسائي في الحركات والمجموعات المجتمعية ١٩
لمحة عامة عن خصائص أشكال التنظيم المختلفة ٢١
أهداف تنظيم النساء في سياق التغيير السياسي الأوسع في سوريا ٢٢
الفوارق بين تنظيم النساء ٢٣
أ. المواقف الأيديولوجية والسياسية ٢٣
ب. الاختلافات بين الأجيال ٢٦
ج. الاختلافات العرقية والطائفية ٢٦
د. داخل سوريا وفي دول الشتات ٢٦
أولويات الحركات النسائية والنسوية ٢٧
تفكيك النظام الأبوي: أولوية قصوى ٢٧
التمثيل والمشاركة السياسيين ٢٨
الإفراج عن المعتقلين وعودة النازحين الآمنة ٢٨
تعزيز الحركة ٢٨

الحماية والمشاركة كأولويتين تعزز إحداهما الأخرى ٢٩
شَغل المجال العام ٢٩
الجزء الثاني: استراتيجيات وتكتيكات تنظيم النساء ٣١
البراغماتية المبدئية ٣١
التنسيق كأساس لبناء الحركة ٣١
الصلات مع الشبكات الإقليمية والدولية ٣٢
عوائق وتحديات التنسيق ٣٣
الجزء الثالث: مكاسب وإنجازات الحركات النسوية وحركات حقوق النساء ٣٦
إنتاج المعرفة النسوية ومشاركتها ٣٦
التطور الشخصي والمهني والتشاركية بين المشاركات في الحركة النسائية والنسوية ٣٧
توسيع المشاركة على الصعيدين المحلي والمجتمعي ٣٨
سياسة التأثير وجماعات الضغط ٣٩
الجزء الرابع: التحديات الرئيسية التي تواجه الاستفادة القصوى من الحركة ٤٣
ندرة التمويل في مسرح تحويل الحركات إلى منظمات غير حكومية ٤٤
إقران الأقوال بالأفعال-التمويل ٤٤
أثر تصميم وسائل التمويل ٤٤
وضع جدول الأعمال وتوفير الموارد ٤٥
الحصول على موارد التمويل والتحكم فيها ضمن مجموعة من التحديات ٤٥
توزيع التمويل كمحرك للتوترات وإغلاق المساحة المدنية ٤٦
الاستدامة ٤٧
تحجيم التمويل المتحيز حسب النوع الاجتماعي ٤٧
خاتمة ٤٩
المراجع ٥١

ملخص تنفيذي

الإطار النظري

تم إعداد هذا التقرير البحثي بناء على ثلاثة أنواع من المؤلفات، هي: الدراسات المقارنة الحالية للحركات النسائية والحركات النسوية حول العالم، والمنح الدراسية عن الحركات الاجتماعية، والأبحاث المتعلقة بسوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على وجه التحديد. وبمراجعة هذه المؤلفات، نسلط الضوء على مجموعة المبادئ والأفكار والرؤى الأساسية التي نستخلصها من كل مجال.

تنظيم النساء

ننظر إلى المشاركة السياسية للنساء على أنها تعبئة من القاعدة إلى الهرم وليس العكس. إذ ركّزت أولى المؤلفات التي تناولت حركات حقوق النساء على تهميش النساء عن المشاركة السياسية، وعلى الإجراءات اللازمة لزيادة وصول النساء إلى الآليات السياسية الرسمية. وتماشياً مع الأثر المتسارع للحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، تحوّلت المؤلفات المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي من «تركيز على السلوك السياسي للنساء من الناحية السياسية التقليدية والانتخابية في المقام الأول إلى ترحيب بمشاركة النساء في العمل المجتمعي والحركات الاجتماعية وتعبئة النضالات الخطابية بصورة خفية» (بيكويث، ص٤٣١). وقد أثرى تغيير هذا التركيز من السياسات الرسمية إلى الحركات الاجتماعية الأبحاث، كهذا التقرير، بما أن المؤلفات الجديدة هذه تأخذ في الاعتبار استحالة فصل مسار السياسات الرسمية عن السياق الاجتماعي التي تُمارس فيه، وكيفية أن السياسات الرسمية، وكذلك السياسات اليومية مهتمة بالنوع الاجتماعي. كما يركّز هذا التقرير على النضالات السياسية في سياقات تغيب فيها آليات المشاركة السياسية الرسمية، أو يعرقلها من هم في السلطة، وبالتالي يعيد تركيز الانتباه على التغيير الاجتماعي من القاعدة إلى الهرم بدل التغيير من الهرم إلى القاعدة . باختصار، من شأن هذا التغيير في المنظور أن يجند قطاعات أوسع من المجتمع، كالنساء، كعناصر سياسية فاعلة، وليس مجرد مجموعة صغيرة من الساسة ذوي الامتيازات.

ويتناول هذا التقرير تعدد الأبعاد التي تشكّل هويات النساء. وقد لفتت المنظرة النسوية كمبرلي كرينشو (١٩٨٩)، الانتباه إلى مفهوم التقاطعية كوسيلة لفهم «مستويات الهوية» المختلفة عبر تحديد تقاطع الفئات المختلفة لإنتاج تجارب متعددة ومتباينة. تتبع سالم (٢٠١٨a) مفهوم «التقاطعية» إلى صياغته الأساسية الصادرة عن النسويات من القسم الجنوبي الأفقر من العالم، والنسويات السود على وجه الخصوص. إذ يقلن إن النسوية الغربية، والتي تكمن جذورها في الإمبريالية الأوروبية، قد قُدّمت كإطار «عالمي»، قادر على تمثيل تجارب ونضالات الحركات النسوية من جميع أنحاء العالم. واعتقدت هؤلاء الباحثات أن الافتراضات الليبرالية التي ميّزت هذا النوع من التيار النسوي لم تنطبق على سياقات أخرى خارج «الغرب»، حيث تُعتبر مفاهيم «النوع الاجتماعي» و«النسوية» محددة السياق (سالم، ٢٠١٨a).

تقول سالم (٢٠١٨a) إن للنظر إلى النسوية من خلال العدسات التقاطعية آثار ثلاثة حاسمة. يسمح الأثر الأول بفهم النشاط النسائي بوصفه عملية متعددة المستويات، وهي تجربة تحدث في بلدان مختلفة بسرعات مختلفة، ما يجعل كل تجربة نسوية نتيجة لعملية محددة. ويعترف الأثر الثاني بوجود «أنظمة قمع أخرى تمكنت النسويات الليبراليات من التقليل من شأنها»، مثل العرق والدين والطبقة الاجتماعية والإمبريالية. ويركّز الأثر الثالث على «علاقات القوة»، من حيث الكيفية التي تؤدي بها التشكيلات المختلفة لعلاقات القوة إلى معاناة النساء ذوات الخلفيات المختلفة من النظام الأبوي ومقاومته بطرق مختلفة.

وقد اعتمدنا على هذه المفاهيم في تنظيم مقابلاتنا مع الناشطات السوريات وتحليل القصص التي روينها. ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار التفاوت بين هويات النساء السوريات وتجاربهن، وكذلك كيفية تقاطع النوع الاجتماعي مع العرق والتوجه السياسي والطبقة الاجتماعية، من بين محددات أخرى للهوية. ويركّز على الأبعاد المتعددة لهويات الناشطات، والخصائص المختلفة للسياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يعشن فيها. ونحن نقول إن هذا التفاوت يؤدي إلى إنتاج أشكال أخرى من النظم الأبوية والقمع على صعيد الحياة اليومية، وعلى صعيد المؤسسات، فضلاً عن أشكال مختلفة من مقاومة النساء.

علاوة على ذلك، نتطرق إلى الانتقادات الموجهة إلى فئة «النساء» في العموم، وعلاقتها مع مفهوم «النوع الاجتماعي» على وجه التحديد. وكما يقول بيكويث، في حين يدرك الباحثون في النسوية تعقيد وأهمية التفاوت في هويات النساء، مثل النساء من أعراق مختلفة، والنساء في الأنظمة غير الغربية، والنساء من الطبقات والفئات التي تعتبر متدنية، غير أنهن يسعين إلى تجنب الحط من شأن نضالهن ضد النظام الأبوي واللامساواة الاجتماعية على أساس هوياتهن (بيكويث، ص٤٣٢). وتماشياً مع هذا القول، يهدف هذا التقرير أيضاً إلى تجنب الوقوع في شرك سياسات الهوية ويدرك بأن الأبعاد المختلفة للامساواة الهيكلية مبنية على النوع الاجتماعي.

وقد ناقشت شاندرا موهانتي ما إذا كان مفهوم النوع الاجتماعي كافياً «كأساس لتحديد الاهتمامات النسائية، أو بالأحرى الاهتمامات النسوية، لأنها تقول، «لا يوجد تعريف ثابت وواحد للنوع الاجتماعي» (موهانتي ١٩٩١b: ص٥). كما وتنتقد موهانتي «النسوية الليبرالية الغربية البيضاء من الطبقة الوسطى» لأن «تركيزها الوحيد على النوع الاجتماعي مبني على المساواة في الحقوق»، وخاصة من حيث أنها «تتخذ شكل تعريفات الأنوثة والجنسانية فيما يرتبط بالرجال» (موهانتي ١٩٩١b: ص١١).

ويميز ألفاريز بين الحركات النسائية «الاستباقية والتفاعلية». وتُعرّف الحركات الاستباقية بأنها الحركات التي تهدف إلى «تغيير الأدوار التي يخصصها المجتمع للنساء،]وتحدي[تدابير السلطة القائمة، و]المطالبة[بحقوق النساء في الاستقلال والمساواة»، في حين أن الحركات التفاعلية «تقبل الأدوار النسوية السائدة وتطالب بحقوقها على أساس دورها» (ألفاريز ١٩٩٠: ص٢٤، كابلان ١٩٨٢ في كتاب بيكويث، ٢٠٠٠، ص٤٣٧). وقد استخدم هذا التقرير التمايز بين الحركات النسوية الاستباقية والتفاعلية بصورة حاسمة كأداة أساسية لمناقشة تنظيم النساء باعتباره جزءاً من العمل الإنساني والقائم على الحقوق ضمن سياق الثورة السورية. وأسفر ذلك عن ثلاث فئات من التنظيم:

١. مجموعات تمكين النساء: لها شكل تفاعلي من التنظيم، وتهدف إلى تمكين النساء ضمن إطار الأدوار والمعايير الجندرية القائمة.
٢. حركات حقوق النساء: لها شكل استباقي من التنظيم، وتعتقد بإمكانية الحصول على حقوق النساء إذا نُظّمت في أطر قانونية ودستورية.
٣. الحركات النسوية: لها شكل استباقي من التنظيم، وتعترف بالتفاوت في هويات ونضالات النساء. ويكون عملها إما تقاطعياً أو يركز على الموضوع أو المجموعة الفرعية.

ويسمح هذا التمايز بفهم الظروف التي أدت إلى ظهور الحركات النسائية النسوية أو غير النسوية (المناهضة للنسوية) (بالديز، ٢٠٠٢)، «والتنبؤ بالاستراتيجيات والتكتيكات التي تستخدمها النساء في الحركة» (بيكويث، ٢٠٠٧: ص٣١٥) (انظر بانازاك وآخرون، ٢٠٠٣: ص١٤). وتقصد بيكويث بمصطلح «الاستراتيجيات» «خطة عمل الحركة»، بما في ذلك أهدافها وغاياتها، والطريقة التي تجمع بها مواردها، والإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف.

وتُعتبر هذه الشروط في غاية الأهمية ضمن سياق الثورة السورية عند مناقشة الشبكات والتعاون، فضلاً عن التباينات بين مختلف أشكال تنظيم النساء السوريات وحقوق النساء والحركات النسوية.

الحركات الاجتماعية

يضع هذا البحث التمثيل السياسي الفردي في مركز مقاربته، ويسلط الضوء على أهمية تغيير السياقات التاريخية والسياسية في تحليل الحركات الاجتماعية. فحركات حقوق النساء مجموعة فرعية من الحركات الاجتماعية، وتُعرّف على أنها «تحديات جماعية للترتيبات القائمة للسلطة واقتسام من أناس متضامنين بأهداف مشتركة، في تفاعل مستمر مع النخب والمعارضين والسلطات (ماير وتارو، ١٩٩٨: ص٤).

وقد أثرت نظرية تعبئة الموارد ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة هذا التقرير في الدرجة الأولى. وهو يركّز على النماذج التنظيمية والحوافز عند تحليله للحركات النسائية والنسوية السورية.

سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بدأت المؤلفات الأخيرة عن سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تأريخ المنطقة وإدراك التغيير السياسي والاجتماعي الحاصل فيها. وكان أحد مجالات تركيزها، الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل خارج المؤسسات الرسمية والمبادرات السياسية المنظمة رسمياً. وتُظهر هذه المقاربة منظور عامة الأفراد وسياسات الحياة اليومية، مع الاعتراف بأن لدى الحركات الشعبية، مثل مجموعات تمكين النساء وحركات حقوق النساء والحركات النسوية، تمثيل سياسي وقدرة على إحداث تغيير اجتماعي وسياسي. تماشياً مع هذا المنظور، نرى الأشكال المذكورة آنفاً من تنظيم النساء في سوريا جزءاً من مجتمع مدني مزدهر في المنطقة بأسرها. فقبل عام ٢٠١١، مالت البحوث المتعلقة بسوريا إلى التركيز على هياكل النظام وسياساته، وأهملت المجتمع المدني (براونلي، ٢٠١٥: ص٣٢).

مع ذلك، عند مناقشة المؤلفات الحالية حول المجتمع المدني السوري، تقول براونلي إن حقل دراسات الشرق الأوسط يتجاهل في الغالب تصرفات عامة الناس في السياقات المجزأة وغير الرسمية. وتدّعي أنه من الأهمية بمكان الأخذ بالاعتبار ظهور جيل جديد من نشطاء المجتمع المدني الذين لا يتمتعون بالضرورة بالخبرة في النشاط السياسي، بل كانوا منخرطين فقط في نشاطات اجتماعية واقتصادية وفي الربط بين المواطنين. كما تذكر أنه «بسبب الشكل البسيط غير السياسي الذي يتبعونه من أجل التعبئة، أُهمِلوا وتعرضوا للتجاهل ببساطة بصفتهم لا يزعزعون الاستقرار» (براونلي، ٢٠١٥: ص٤٩).

ويأخذ التقرير هذا التحول بعين الاعتبار عبر إجراء مقارنة بين أجيال من الناشطات المشاركات في أشكال مختلفة من تنظيم النساء في سوريا، مع تسليط الضوء أيضاً على كيفية تغيير الثورة السورية لمعنى السياسات في سوريا. فمع الثورة، توسعت السياسات وخرجت عن مركزيتها، وأصبحت خارج حدود كل من الدولة والمعارضة الأكثر تنظيماً نسبياً. وينظر هذا التقرير في كيفية توسيع المجال السياسي خارج مدينتي دمشق وحلب ليشمل مجموعة متنوعة من المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن العديد من الطبقات والمواضيع الاجتماعية. وفي حين تم التطرق إلى هذه الأبعاد الجديدة في دراسات أخرى، لكن ما تم تجاهله هو فهم كيفية جندرة الحيز السياسي المتّسع وأشكاله الجديدة. بناء على ذلك، يُعد إضفاء الطابع الجندري على النقاشات المتعلقة بسوريا والثورة من الأهداف الرئيسية لهذا التقرير.

وتشير المؤلفات إلى ضرورة فهم السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي الذي سبق الصراع بغية فهم الأبعاد الجندرية للصراع بحد ذاته. بعبارة أخرى، لقد لعبت اللامساواة بين الجنسين التي كانت موجودة قبل الصراع دوراً بارزاً في تشكيل استجابة النساء للعنف والتعافي منه أثناء الصراع (ألسابا وكابيلشرامي، ٢٠١٦: ص٧). في ورقته بعنوان «جيوش النساء: الأزمة السورية وأطروحة الحرب الجديدة»، يدعم تيموثي أبينغتون بالمثل إدراج المنظور الجندري عند مناقشة الصراعات ونظرية الحرب وسوريا. ويقول إن الصراع ليس بين الجهات المسلحة القوية التابعة للدولة والجهات غير التابعة لها فحسب، بل يجب أخذ كيفية استمرار الصراع بالآليات الجندرية في الاعتبار أيضاً، ولن يكون ذلك ممكناً إلا بتبني منظور نسوي.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة أساليب البحث النوعي التي تشمل مقابلات متعمقة ونقاشات مجموعات التركيز. وقد شاركت ١١٨ ناشطة سورية من داخل الحركات النسائية والنسوية في البحث. وتمت عملية جمع البيانات على مرحلتين: : أجريت الأولى في الفترة ما بين كانون الأول ٢٠١٨ وشباط ٢٠١٩، في حين أجريت الثانية في شهري حزيران وتموز من عام ٢٠٢٠.

المرحلة الأولى

تألفت المرحلة الأولى من جمع البيانات (والتي أجريت في الفترة ما بين كانون الأول ٢٠١٨ حتى شباط ٢٠١٩) من نقاشات مجموعات التركيزومقابلات متعمقة مع ناشطات سوريات. وقد شاركت ١٠٣ ناشطات في هذه المرحلة، وأجريت ٧٥ مقابلة متعمقة. وقد أجريت هذه المقابلات مع مشاركات منخرطات في أشكال متنوعة من النشاط ومن خلفيات اجتماعية-اقتصادية ومواقع جغرافية وأعراق مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، عُقدت ست مجموعات تركيزفي سوريا وتركيا ولبنان وألمانيا.

i. المقابلات المتعمقة

أجريت مقابلات متعمقة وجهاً لوجه وعبرتطبيق سكايب (كلها باللغة العربية) تبعاً لمكان تواجد المشاركات . إذ أجرى فريق منظمة بدائل للبحث المقابلات في سوريا والبلدان المجاورة وجهاً لوجه، باستثناء إقليم كردستان العراق، حيث أجريت المقابلات عبر سكايب. كما تمت مقابلة المقيمات في أوروبا وأمريكا الشمالية إما وجهاً لوجه أو عبرتطبيق سكايب وكانت مدة كل مقابلة ساعتين وسطياً، و تمت مقابلة ٧٥ ناشطة سورية. وكانت مناطق تواجدهن على النحو التالي:

ii. التوزع الجغرافي للمشاركات في المقابلات المتعمقة :

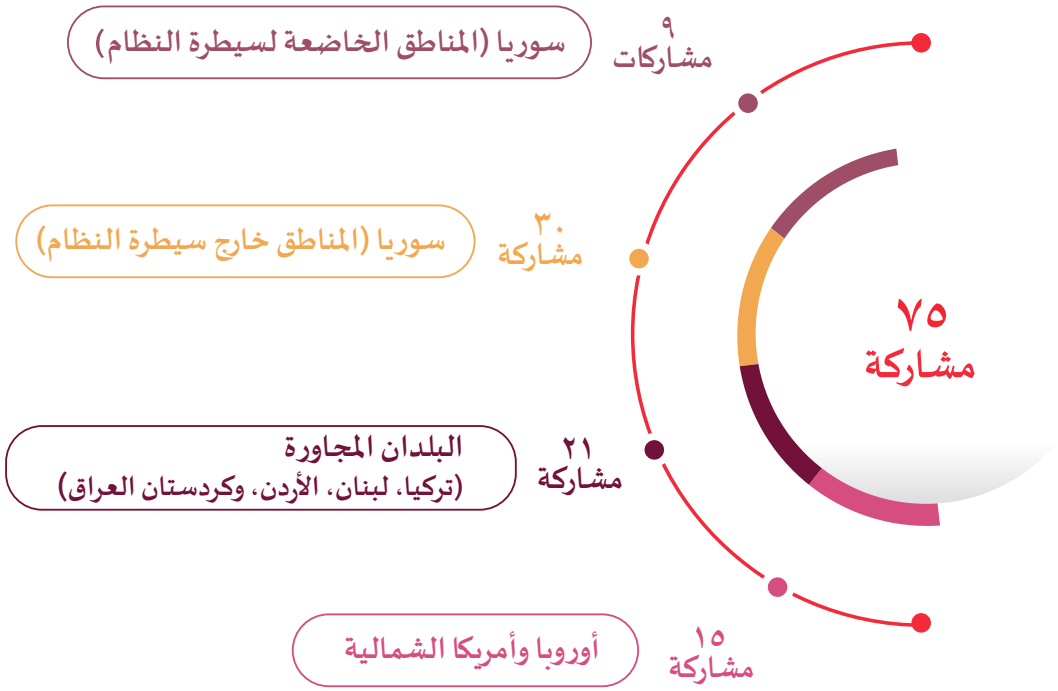

iii. نقاشات مجموعات التركيز

هدفت نقاشات مجموعات التركيز إلى بدء محادثات ونقاشات بين المشارِكات المختارات حول تجاربهن في الصراع السوري بصفتهن ناشطات، ما وفّر مساحة للتأمّل في الحركات النسائية والنسوية في الفترة التي تلت اندلاع الثورة. وفي حين كانت المقابلات الفردية مفيدة للغاية من حيث توفير المعلومات المتعلقة بمختلف أشكال النشاط النسائي، كانت نقاشات مجموعات التركيز ضرورية في معالجة القضايا التي ظهرت في المقابلات من خلال المحادثات والنقاشات بين وجهات النظر المختلفة. ومنحت نقاشات مجموعات التركيز فريق البحث فهماً أفضل للنقاط التي تلتقي عندها الناشطات ذوات الخلفيات المتنوعة والنقاط التي يختلفن عليها. ولضمان بيئة آمنة ومريحة، أخذت منظمة بدائل في الاعتبار التوترات والصراعات المحتملة وديناميات القوة عند اختيار المشارِكات في نقاشات مجموعات التركيز.

وقد أجريت ست نقاشات لمجموعات التركيز بمشاركة ٢٨ ناشطة. ثلاث منها في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سوريا (واحدة في كل من إدلب وحلب والحسكة). وأجري نقاشان في بلدين مجاورين (تركيا ولبنان)، في حين أجري نقاش ثالث في ألمانيا. واستغرق كل نقاش نحو ثلاث ساعات، وتضمن ما بين أربع إلى سبع مشارِكات.

المرحلة الثانية

كانت المرحلة الثانية من جمع البيانات، التي أُجريت في شهري حزيران وتموز ٢٠٢٠، مصممة حول تحليل نتائج المرحلة الأولى. وفي تحول واضح عن المرحلة الأولى، أجريت نقاشات مجموعات التركيز الستة عبر الإنترنت بسبب تدابير جائحة كورونا. إذ أجريت ثلاث نقاشات مع مشاركات مقيمات داخل سوريا (في إدلب وحلب ومنطقة الجزيرة الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية)، في حين شملت النقاشات الثلاثة الأخرى مشاركات مقيمات خارج سوريا (في تركيا وأوروبا ولبنان وكردستان العراق). ودام كل نقاش نحو ثلاث ساعات وتضمن خمس إلى ثماني مشاركات.

وصُمّمت الأسئلة الخاصة بنقاشات مجموعات التركيز بحيث تسمح بإجراء تحقيق عميق في النتائج الرئيسية للمرحلة الأولى. بالإضافة إلى النقاشات، كان العنصر الأخير من المرحلة الثانية مراقبة المشارِكات والمنهجية الانعكاسية، حيث كانت إحدى كاتبات هذا التقرير عضواً ناشطة في الحركة النسوية في سوريا. وبالتالي يتضمن التقرير ملاحظاتها عن السياق السوري والحركات النسائية والنسوية السورية وتحليلها لها.

اختيار المشاركات ومواقعهن

استفادت منظمة بدائل من علاقاتها الطويلة في مجال حقوق النساء والعمل النسوي في السياق السوري لاختيار المشاركات. واستُخدمت عينة هادفة، حيث وضعت قائمة من المشاركات في مجموعات التركيز على أساس شبكة اتصالاتها الواسعة والموجودة أصلاً ضمن مشهد الحركات السورية.

وشاركت ١١٨ ناشطة في البحث إما في المقابلات أو في مجموعات التركيز. وتمت مقابلة ٧٥ ناشطة بينما شاركت ٢٨ أخريات في نقاشات مجموعات التركيز في المرحلة الأولى. وشاركت ٣١ ناشطة في نقاشات مجموعات التركيز في المرحلة الثانية، ١٦ منهن ممن شاركن في المرحلة الأولى، و١٥ مشاركة جديدة.

وكانت جميع المشاركات من النساء السوريات، بمن فيهن كرديات سوريات غير حاملات للجنسية السورية. وكان معيار الاختيار الأساسي هو أن تكون النساء ناشطات وأن تمثل العينة الحركات النسائية والنسوية بصورة عادلة، كما هو محدد في هذه الدراسة.

لهذه الغاية، حُدّدت النساء كناشطات إذا قدّمن أنفسهن بأنهن ناشطات معروفات ومعترفات بهن في مجتمعاتهن، ومنخرطات إلى حد كبير في العمل النشاطي. وقد عُرّف العمل النشاطي أو «النشاطية» بصورة فضفاضة بأنه أي نوع من العمل، سواء كان مأجوراً أو تطوعياً، يهدف إلى تحسين أوضاع الشعب السوري أو يدعم حقوقه (ومنهم الفلسطينيون أو الكرد ممن لا يحملون الجنسية السورية)، على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. ولأغراض هذه الدراسة، تم تحديد الناشطات بكونهن مستقلات أو غير تابعات للنظام السوري أو الجماعات المتطرفة ولا يخدمن مصالحهما. بعبارة أخرى، كانت المشاركات من الناشطات في المجتمع المدني والعمليات والكيانات السياسة المعارضة.

وفي حين لم يكن تعريف المشاركات لأنفسهن كنسويات معياراً، لكن تحديد أو تحفيز النسوية كانا من المعايير التي تم بموجبها ضمان التنوع والتمثيل العادل للحركات النسائية والنسوية. وبُذلت الجهود لضمان تمثيل المشاركات المختارات لطيف واسع من الناشطات على المستوى المجتمعي وفي المجتمع المدني والعمليات أو الكيانات السياسية. بالإضافة إلى تحديد وتحفيز النسوية، أخذ اختيار العينة ككل في الاعتبار المعايير التالية للتنوع:

ونظراً لتعقيد وحساسية ضمان التنوع وفقاً لهذه الفئات، فقد أجريت هذه العملية بطريقة نوعية، ولم تُترجم إلى إحصاءات اختزالية. وتم ضمان مزيد من التنوع عن طريق ضم مشاركات منتشرات في سوريا (سواء خارج أو تحت سيطرة النظام)، والبلدان المجاورة لها (تركيا ولبنان وكردستان العراق والأردن)، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية.

تحليل البيانات

دُوّنت جميع المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز، وتمت قراءة النسخ مرات عديدة من أجل استيعابها تماماً. وركّز فريق البحث على النقاط المتشابهة والمختلفة في البيانات، لا سيما تلك المتعلقة بالخلفية الجغرافية والطبقة الاجتماعية الاقتصادية والعمر ونوع نشاط المشاركات، فضلاً عن مستوى ونوع عمل الحركات التي تنتسب إليها الناشطات.

الأخلاق المهنية

حصلنا على قبول المشاركات، حيث وافقن على تسجيل المقابلات التي أجريت معهن واستخدامها لغرض إعداد هذا التقرير. وينطبق الحال على المشاركات في نقاشات مجموعات التركيز.

قيود البحث

يجدر ذكر عاملين رئيسيين أثرا على سير هذا البحث: العدد المحدود من المقابلات التي أجريت في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وتباين مستويات خبرة الباحثات الميدانيات اللواتي قمن بجمع البيانات.

إذ قامت تسع باحثات بمستويات مختلفة من الخبرة تتراوح بين عدم وجود أي خلفية علمية، وبين شهادات الدكتوراة، وخبرة ميدانية واسعة بجمع البيانات. وتلقت الباحثات المبتدئات تدريباً وعملن تحت إشراف مكثف من الباحثات ذوات الخبرة الميدانية. مع ذلك، كانت نوعية العمل متباينة، ويرجع ذلك إلى الخبرات المتباينة لدى الباحثات وتفويت فرص طرح أسئلة المتابعة في بعض المقابلات التي كانت بدورها قد تؤدي إلى نقاشات أكثر تعمقاً.

ويتمثّل العامل الرئيسي الثاني في عدد المقابلات القليل، ٩ مقابلات، التي أجريت في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، ما يمثل حجم عينة أصغر بكثير من المقابلات الثلاثين التي أجريت خارج تلك المناطق. والسبب في ذلك هو أن العديد من الناشطات المقيمات في مناطق سيطرة النظام واللواتي تواصلنا معهن لم يقبلن إجراء مقابلات بسبب خوفهن من رقابة النظام واضطهاده.

مع ذلك، ورغم هذين القيدين، يوفر البحث رؤى ومعلومات قيّمة حول موضوع لم يتم التطرق إليه بصورة عميقة في السابق ضمن السياق السوري.

مقدمة

منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، دعت حركات الحقوق المدنية إلى الاعتراف بحقوق جميع السوريين السياسية والمدنية. وحتى اليوم، تركز مجموعة واسعة من المؤلّفات على استبعاد النساء السوريات من العمليات السياسية، وعلى الانتهاكات والتجاوزات التي تعرضن لها. مع ذلك، لم ترقَ مساهمات الحركات النسائية والنسوية في سياق ما بعد الثورة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته النساء السوريات في النضال للحصول على الحقوق السياسية والمدنية للسوريين. بناء على ذلك، يدرك هذا التقرير كلاً من الأبعاد الجندرية للحرب والصراع والأبعاد الجندرية للمقاومة. بعبارة أخرى، لا يعتبر النساء ضحية للحرب ببساطة، رغم أنه يعترف باللامساواة الهيكلية التي يعانين منها النساء وأساليب العنف الجنساني المستخدمة عمداً ضدهن في أوقات الحرب والصراع. بدلاً من ذلك، يركز التقرير على الحركات النسائية والنسوية في سوريا بغية تسليط الضوء على حقيقة نشاط النساء سياسياً من أجل التغيير وتشكيل المقاومة على مستويات متعددة. ويتبنى هذا البحث إطاراً نسوياً وتقاطعياً لإخراج تحليل متعمق عن الحركات النسائية والنسوية في سوريا كجزء من العمليات السياسية الجارية في الفترة التي تلت ثورة عام ٢٠١١، مع التركيز على الديناميات التي شكّلت هذه الحركات والأثر الإجمالي لتعبئة النساء بعد عام ٢٠١١. والغرض من البحث هو ملء الثغرات في المؤلفات الموجودة حول النشاط السياسي للنساء السوريات، وإيضاح الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعمل فيها الحركات النسائية والنسوية في سوريا ودول اللجوء.

علاوة على ذلك، يتناول هذا البحث أشكال تنظيم النساء السوريات كهيئة غير موحّدة، ويهدف إلى وصف تعقيد وجهات نظرهن وتطلعاتهن وتفاعلهن مع الحركات الاجتماعية والسياسية في سوريا. كما يعترف بتباين خبرات النساء السوريات في السياسات والمجتمع المدني، فضلاً عن الأشكال المتعددة التي تنظم فيها النساء أنفسهن لمقاومة النظام الأبوي على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وقد يؤدي الفهم الأوسع للديناميات والآليات المستخدمة في مشاركة النساء السوريات في السياسات، على المستوى المؤسسي الرسمي وكذلك على مستوى الحياة اليومية، إلى استجابة إضافية وشمولية جندرية في المجتمع السوري. علاوة على ذلك، تُوسّع هذه المقاربة تعريف السياسات والنقاشات حول المشاركة السياسية والتغيير السياسي في سوريا. ويميّز هذا البحث بين المشاركة السياسية التقليدية في المؤسسات السياسية وبين تسييس الحياة اليومية. إذ تُعرّف المشاركة السياسية التقليدية بالإسهام في السياسات على صعيد المؤسسات السياسية، مثل مؤسسات الحكم المحلية والمركزية والأحزاب السياسية. أما تسييس الحياة اليومية فيعتمد على المنظور النسوي «الشخصيّ سياسي» ويعترف بالنضال السياسي للنسويات والناشطات اللاتي يتحدين النظام الأبوي والأعراف الجندرية ضمن الأوساط الخاصة، مثل الأسرة والبيت والحياة الجنسية.

فيما يلي الأسئلة البحثية الأساسية التي يتناولها هذا البحث:

- ما هي الخصائص الرئيسية وديناميات تنظيم النساء السوريات، مجموعات تمكين النساء وحركات حقوق النساء والحركات النسوية ضمن سياق ما بعد ثورة عام ٢٠١١؟
- ما هي نقاط التباين والأولويات الرئيسية لتنظيم النساء؟
- ما هي استراتيجيات وتكتيكات وإنجازات ومكاسب الحركات النسوية وحركات حقوق النساء؟
- كيف يمكن لحركات حقوق النساء والحركات النسوية تحقيق أقصى المكاسب؟

يميّز هذا البحث بين مجموعات تمكين النساء وحركات حقوق النساء والحركات النسوية في السياق السوري على النحو التالي:

i. **مجموعات تمكين النساء:** هي شكل من أشكال التنظيم التفاعلي، تهدف إلى تمكين النساء ضمن إطار الأدوار والمعايير الجندرية، تتألف من نساء يرأسنها ويقمن بتعبئة النساء، دون وجود أجندة نسوية بالضرورة.

ii. **حركات حقوق النساء:** هي شكل من أشكال التنظيم الاستباقي، تعتقد بإمكانية الحصول على حقوق النساء على أكمل وجه إذا نُظّمت بأطر قانونية و مؤسسية. وهي بقيادة نساء المدن المتعلمات في الغالب. ويشمل شكل التنظيم هذا النساء والرجال.

iii. **الحركات النسوية:** هي شكل من أشكال التنظيم الاستباقي، تعترف بتباين هويات النساء ونضالهن. ويكون عملها إما تقاطعياً أو يركز على الموضوع أو المجموعة الفرعية. وتُعد قيادات الحركات النسوية متباينة مثل سابقاتها، مع دور مميز تلعبه الناشطات النسويات الشابات، اللاتي سيّسن الجسد والجنس، ووسّعن النقاش النسوي في سوريا. وقد تزامن ذلك مع حملة #أنا_أيضاً العالمية، التي تردد صداها في السياق السوري، وعبر ساحات التفكير في المنفى ظهرنَ في النقاشات العامة على وسائل التواصل الاجتماعي، بعيداً عن المتطلبات المكانية والمجتمعية. ويشمل هذا الشكل من التنظيم النساء والرجال ومجتمع الميم الأوسع. وهن يتحدين صراحة الهيكلية الأبوية للمؤسسات الواقعة تحت سيطرة النظام والثورة، ويهدفن إلى إدخال بُعد نسوي وجندري في التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي في سوريا.

كما يشير التقرير إلى حدوث تشابك بين أشكال التنظيم هذه في بعض الحالات ليكمل بعضها بعضاً. فهي تركز على الحركات والمنظمات والأفراد، وهو الاختلاف الذي غالباً ما يكون ضبابياً في السياق السوري. ففي معظم الحالات، تكون هيكلة المنظمات عامودية، بينما تكون الحركات شعبية وذات هيكلية أفقية. ورغم إمكانية أن تكون المنظمات جزءاً من حركة ما، يوضح هذا التقرير أن المنظمات والحركات تستفيد من بعضها البعض في السياق السوري، بمعنى أن العديد من النساء يمارسن نشاطهن عبر هياكل المنظمات ومن خلال الحركات. في نهاية المطاف، ما يُعرّف مجموعات تمكين النساء وحقوق النساء والنشاط النسوي في سوريا هو مزيج فريد من النشاط في كل من المنظمات والحركات. وأحد المواضيع الرئيسية في هذا التقرير هو وجوب تحليل أشكال التنظيم هذه على أنها ناشئة في المساحات العامة التي ظهرت في الفترة التي أعقبت الثورة عام ٢٠١١، وأنها جزء لا يتجزأ من عملية نهضة المجتمع المدني التي حدثت في هذه الفترة. مع ذلك، يعترف التقرير بضرورة تحليل أشكال تنظيم النساء بعد عام ٢٠١١ في إطار التاريخ الطويل لحقوق النساء السوريات ونضال الناشطات في القرن الماضي. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان إدراك ماهية الحوار الذي تخوضه حركات حقوق السوريين مع الحركات الحقوقية الدولية، حيث تنتقد كل مجموعة منها المقاربات المتمحورة حول الغرب، فضلاً على حصولها على الدعم من الحركات الدولية وتمريره.

وتُعتبر الثورة السورية تتويجاً لعقود من النضال ضد حزب البعث، والذي تجاهله العديد من محللي الثورة. نتيجة لهذا التجاهل، غالباً ما انتهت تحليلات الثورة في العقد الماضي إلى مقاربات بسيطة واختزالية وثنائية تؤكد على الهويات العرقية والطائفية والدينية للناشطات ومنظماتهن. على النقيض من ذلك، تُظهر دراسة عن تنظيم النساء السوريات في الثورة السورية أنه يجب تحليل الثورة بمقاربات أكثر تعمقاً، بعيداً عن الاختزال وسياسات الهوية. إذ يمكننا تأريخ الحركات من فهم السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يتم فيها تعبئة الناشطات اليوم، وتعمل فيها الحركات النسوية وحركات حقوق النساء وجماعات تمكين النساء. كما يساعدنا هذا التأريخ والسياق في تجاوز الهويات الثنائية وفهم كيفية تقاطع خلفيات الناشطات المتنوعة مع بعضها البعض. فمن روايات الناشطات، يحلل هذا التقرير كيف أن أشكال التنظيم هذه في الفترة ما بعد عام ٢٠١١ تمثل استمراراً ومحطة انطلاق جديدة من الحركات النسائية والنسوية في العقود التي سبقت الثورة. إذ تغيّرت بنيتها وتكوينها وأشكال تنظيمها تغييراً عميقاً مع مرور الوقت وأصبحت مطالبها السياسية أكثر وضوحاً. مع ذلك، لم يتغير سعيها العام للنهوض بحقوق النساء وتحقيق العدالة الاجتماعية. على وجه الخصوص، يناقش هذا التقرير كيف أن للحركات في فترة ما بعد عام ٢٠١١ قاعدة شعبية واجتماعية أكبر مقارنة بسابقاتها، التي كانت ممثلة بناشطات من نخبة الطبقتين الوسطى والعليا. ويتناول هذا التقرير تنوع الناشطات من حيث العمر والموقع الجغرافي والأيديولوجيا السياسية والعرق والطائفة. مع ذلك، بدلاً من التطرق إلى هذه القضايا من منظور سياسات الهوية الثنائية، يهدف التقرير إلى فهم كيف يؤدي تقاطع الهويات المتنوعة هذه إلى تعريفات مختلفة للمشاركة السياسية والنضال السياسي ضمن السياقين الاجتماعي والسياسي للثورة السورية.

وينقسم نص التقرير إلى أربعة أقسام. يركّز الأول على فهم خصائص الحركات النسائية والنسوية في سوريا. ويحدّد هذا القسم الحركات النسائية والنسوية ضمن سياق الثورة السورية، من أجل تحليل نضال النساء ضمن السياق الاجتماعي السياسي السوري الأوسع. ويوثق تصورات الحركات المختلفة المنظِمة للنساء حول حقوق النساء والحركات النسوية في سوريا، والأسباب الكامنة وراءها، والطريقة التي تُترجم بها إلى أولويات مشتركة ومتباينة على حد سواء.

ويصف القسم الثاني التكتيكات والاستراتيجيات لتنظيم النساء، والعوائق التي تحول دون زيادة التنسيق. ويعرض القسم الثالث بعض المكاسب الرئيسية لحركات حقوق النساء والحركات النسوية، مثل إنتاج المعارف النسوية والتطور الشخصي والمهني وزيادة مساهمة المجتمعات في مساحات عمل الحركات.

بينما يناقش القسم الرابع التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق أقصى قدر من المكاسب، والتي تشمل في المقام الأول قلة رغبة المانحين في المخاطرة بأموالهم، والفهم الخاطئ لتفاوت التمثيل السياسي لتنظيم النساء، ووضع جدول للأعمال، ومنظور التمويل الاستعماري حول النوع الاجتماعي الذي أدى إلى تحويل الحركات إلى منظمات غير حكومية وتنظيم القاعدة الشعبية.

نبذة تاريخية عن نشاط النساء في سوريا

يعود ظهور تنظيم النساء في سوريا إلى نهاية القرن التاسع عشر، إلى النهضة العربية، نهضة ثقافية بدأت من مصر ثم انتشرت إلى البلدان العربية الأخرى (شبكة الصحفيات السوريات، ٢٠١٩). وقد اتسمت تلك الفترة بثورة فكرية تزامنت مع تطور المشاعر القومية. وهي تُعتبر في العموم فترة الإصلاح والتحديث. ويُعد تحليل ظهور تعبئة النساء في سوريا وفي الشرق الأوسط في العموم مهماً من حيث معالجة النقاشات العامة الدائرة حول مسألة مدى محاكاة الحركات النسائية في الشرق الأوسط لنظيراتها في الغرب. ويُظهر فحص تاريخي دقيق أن حركات حقوق الإنسان في سوريا والشرق الأوسط قد تطورت ضمن سياق اجتماعي سياسي إقليمي محدد.

ويُعد النظر إلى المراحل الأولى من النشاط النسائي في المنطقة ضرورياً لوضع أساس الحركة النسوية في الشرق الأوسط كظاهرة محلية عبّرت عنها النساء ضمن سياق مجتمعاتهن الخاصة، خلافاً عن مثيلاتهن في أوروبا وأمريكا. لذلك، تهدف النبذة التاريخية هذه إلى تأطير ظهور الحركة النسوية في المنطقة.

وبدأت النساء المتعلمات من الطبقة العليا، واللاتي اعتُبرن من النخب الاجتماعية، بإنشاء منظمات خيرية لمساعدة أفراد المجتمع الأكثر فقراً وحرماناً، وتلبية احتياجاتهم الصحية والغذائية والتعليمية (تومبسون، ٢٠٠٠). في الفترة ذاتها، أسست رائدات في دمشق جمعيات وصالونات أدبية، وأطلقن مبادرات صحفية نسائية، وشاركن في مؤتمرات محلية ودولية ناقشت قضايا حقوق النساء. وكانت ناشطات مثل مريانا مراش ومريم نمر مكاريوس ونديمة الصابوني فاعلات أصلاً في الفترة ما بين ١٨٧٠-١٨٩٣، وكن قد نشرن مقالات تدعو إلى تحرير المرأة.

ودعت الشخصيات البارزة في ذلك الوقت، مثل ماري عجمي ونازك العابد، إلى تعزيز حقوق النساء والقيام بإصلاحات اجتماعية في مجالات متعددة، ووجهنَ جهودهن نحو الأعمال الأدبية والخيرية، وفي بعض الحالات، إلى الأعمال العسكرية أيضاً. إذ أسست العابد، على سبيل المثال، 'جمعية النجمة الحمراء'، التي سبقت منظمة 'الهلال الأحمر'، وكذلك جمعية 'نور الفيحاء'، بالإضافة إلى تأسيس مجلة بالاسم نفسه. وفي تموز ١٩٢٠، شاركت أيضاً في معركة ميسلون ضد الفرنسيين، ما يشير إلى ارتباط نضالها من أجل حقوق النساء بمقاومة الاستعمار، وينبغي وضعه ضمن سياق هذا الإطار الأوسع.

وفي القرن العشرين، شاركت الناشطات السوريات في المناداة بحقوق النساء في إطار حركة الاستقلال الوطني من الحكم الاستعماري. وقد ناضلت هؤلاء الناشطات ضد الاستعمار في العديد من المنشورات، وفي عام ١٩٢٢، نظّمن مظاهرة نسائية للاحتجاج ضد الحكم الاستعماري الفرنسي. وفي عام ١٩٣٠، نظّمت النساء السوريات المؤتمر الأول للنساء الشرقيات في دمشق، وفي عام ١٩٤٤ حضر وفد من النساء السوريات المؤتمر الأول للمرأة العربية في القاهرة (فينسون وغولي، ٢٠١٢). وكان لهذا الحدث أهمية خاصة، حيث

أدى إلى إنشاء الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٥، الذي جمع بدوره عدداً من المنظمات النسائية المختلفة وعزّز الأفكار النسوية والوحدة العربية. كما مثّل محاولة مبكرة للتخلص من المعرفة النسوية الاستعمارية والأعراف السائدة، ووفّر منبراً للأصوات القومية التي كانت تظهر في المنطقة، وسلّط الضوء على الحقائق المادية المميزة للنساء العربيات. والمسألة المهمة التي لا تزال معلّقة لمزيد من التمحيص تتعلق بأثر ظهور الحركة النسوية في الشرق الأوسط في إطار سياق القومية العربية على صوت ونضال النساء من الفئات العرقية الأخرى. ولسنا متأكدات مما إذا كان ذلك قد أثّر على أجندة النضال من أجل حقوق النساء في المنطقة لجميع النساء، وليس العربيات فقط.

وفي مظاهرات عام ١٩٢٢ ضد الاحتلال الفرنسي، خلعت النساء الحجاب في الشوارع العامة استنكاراً على الحكم الفرنسي. ومثّلت هذه اللفتة رؤى النساء حول ترابط نضالهن من أجل قضايا حقوق النساء والتحرير الوطني (أتاسي، ٢٠١٠). واعتبر المحافظون هذه اللفتة (المعروفة بالسفور) تهديداً للسلطة العرفية في سوريا.

وبعد استقلال سوريا عام ١٩٤٦، حصلت النساء السوريات على العديد من حقوقهن، وأهمها حقهن في التصويت (عام ١٩٤٩) والترشح للانتخابات (عام ١٩٥٣). في العموم، أدى المناخ الديمقراطي والحرية الاجتماعية السياسية التي اتسمت بها معظم حقبة الخمسينيات إلى ظهور العديد من الجماعات الناشطة التي نادت بحقوق النساء، وركّزت بصفة أساسية على شحذ مهاراتهن التعليمية والمهنية، فضلاً عن محو الأمية (منظمة بدائل، ٢٠١٥). مع ذلك، كانت حقوق النساء ما تزال بعيدة عن حقوق الرجال. لا سيما حق منح الجنسية إلى أزواجهن وأطفالهن، في العديد من البلدان العربية، كما كانت حقوقهن قليلة حين يتعلق الأمر بالطلاق والميراث وحقوق حضانة الأطفال (يوسف، ٢٠٠٠). وقد حُددت جميع هذه المسائل في قانون الأحوال الشخصية السوري الذي وُضع عام ١٩٥٣، والذي أصبح واحداً من المسائل التي اعترضت عليها المجموعات النسائية. إذ عكس قانون الأحوال الشخصية التفاعل الذي ميّز سوريا في مرحلة الاستقلال بين القيم الأبوية المتوارثة في المجتمع والإرث الاستعماري وحالة تبعية النساء (مقدام، ٢٠٠٤). وكما كتبت إليزابيث تومبسون، «واصل القوميون الذين ورثوا الدولة الممارسات الفرنسية التي بلغت وضع مواثيق جندرية لتثبيت أنظمتهم والاستمرار في إخضاع المواطنات للرجال عبر دعمهم للقوانين الدينية» (٢٠٠٣: ص٦٢). وهكذا، اتسم الوضع في مرحلة الاستقلال الناشئة بالتكيف المهم لسياسات الدولة التي شجعت على مساواة النساء مع تواجد عوائق هيكلية حالت دون تنفيذ هذه السياسات. واستمرت هذه التناقضات حتى بعد تولي حافظ الأسد السلطة عام ١٩٧٠. على سبيل المثال، نصّت المادة رقم ٤٥ من دستور عام ١٩٧٣ على ما يلي:

تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي.

في الوقت نفسه، كان موقف النظام تجاه المجموعات النسائية الناشطة هو إما «حظرها أو احتوائها أو استيعابها» (شبكة الصحفيات السوريات، ٢٠١٩). إذ طُلب من المجموعات النسائية التسجيل في إطار الاتحاد النسائي العام، وهو المنظمة النسائية الوحيدة المصرّح لها بالعمل رسمياً في سوريا، الأمر الذي أوقف «التطور الطبيعي للحركة النسوية» (شبكة الصحفيات السوريات، ٢٠١٩)، ومثّل محاولة من النظام لاستمالة النساء وإدراجهن تحت مظلته. وقد كان الاتحاد العام النسائي تابع لحزب البعث، ويستمد تمويله من الحكومة. فكان يدعم بصورة رئيسية المشاريع التي تهتم بالأطفال والنساء المهمشات، ويركّز على محو الأمية والتدريب المهني. وكان يمثل جميع النساء السوريات رسمياً، وقد عمل هذا الاحتكار على استبعاد الأصوات المخالفة وإسكات أي معارضة لسياسات الحكومة.

وفي الألفية الجديدة، حين ورث بشار الأسد الرئاسة السورية، شهدت البلاد توسعاً في هوامش حرية الحيز المدني لفترة قصيرة عُرفت باسم ربيع دمشق. ونتج عن ذلك ظهور العديد من المجموعات النسائية بقيادة النخبة، تمركز معظمها في مركز مدينتي دمشق وحلب. وكانت غالبية أعضائها من أسر الطبقتين الوسطى والعليا المتعلمة من المجتمع. وكان من أولويات أجندة المجموعات الرئيسية هذه تغيير قانون الأحوال الشخصية. ثمة جانبان مميزان: يدعو الأول إلى إزالة العنف الجسدي الممارس ضد النساء من قانون الأحوال

الشخصية، ويدافع الآخر عن حقوق النساء في المواطنة والميراث. فالمواطنة كانت، وما زالت، من المحرمات السياسية بالنسبة للنظام، استُخدمت لإخضاع السوريين الكرد ، فضلاً عن الادعاء «بالمقاومة» عبر الحفاظ على حق الفلسطينيين في العودة. ولقد تمكن العمل على «جرائم الشرف» وقضايا العنف المنزلي من استعمال هوامش أكبر من الحيز المدني بحكم أن النظام استغل هذه النضالات لاحقاً لتلميع صورته «العلمانية».

وتمتعت المجموعات النسائية بدرجة من الحرية أثناء السنوات الأولى لحكم بشار الأسد، لا سيما فيما يتعلق بمحو الأمية أو المطالبة بحقوق النساء الريفيات. وانسجمت هذه الأهداف مع أولويات الحكومات ولم تشكّل أي خطر على استقرارها. مع ذلك، حين حاولت الجماعات النسائية معارضة النظام بصورة أوضح، وفضح الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان أو تحويل التركيز إلى المسائل السياسية، قُمعت محاولاتها بصورة وحشية. وضيّق النظام تدريجياً الخناق على أعمال النساء، لا سيما إبان اغتيال رئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري، الأمر الذي وضع سوريا في مركز الاهتمام الدولي وأدى إلى تقلص التسامح السياسي في البلاد. وفي السنوات التي تلت ذلك، أدى إرساء مناخ من الخوف والتمييز، إلى جانب اندلاع الثورة السورية، إلى ظهور حركات نسائية شعبية عضوية وأكثر شمولية.

وكان مسار الثورة السورية معقداً وعملية متعددة الأبعاد، من حيث توفير سياق اجتماعي وسياسي وأيديولوجي تعمل فيه الحركات النسائية والنسوية السورية. ففي آذار ٢٠١١، حيث خرج السوريون والسوريات إلى الشوارع مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية وتغيير في المجتمع ومنح الحريات للشعب، اندلعت الثورة. وما يزال الشعب السوري يناضل لتحقيق هذه المطالب حتى اليوم. وقد شهدنا وحدة وتضامناً وترابطاً وصداقة منذ أن توحدت سوريا لأول مرة في المطالبة بهذه الحقوق. كما كانت هذه المفاهيم مدفوعة من تجارب مشتركة في الخطر، مثل خطر الاعتقال والاختطاف والاختفاء والتهديدات الأمنية العامة.

وقد سلّطت مجموعة من النساء الضوء على البعد الجندري للمخاطر، فضلاً عن كيفية استخدام التحرش الجنسي والاغتصاب كأسلحة حرب. وقد أدى ذلك إلى وحدة النساء، ليس فقط حول مُثُل الثورة العليا، بل حول إدراك خبراتهن الفريدة كنساء وتطوير استراتيجياتهن للتغلب على المخاطر والتهديدات والتحديات التي واجهنها بسبب كونهن نساء. بناء على ذلك، سيتناول هذا البحث كيف أتاحت التجارب المشتركة التي أحدثتها الثورة، رغم صعوبتها، فرصاً لنمو وتطوير التضامن والتنسيق اللذين يتجاوزان سياسات الهوية والاختلافات السياسية والأيديولوجية.

الجزء الأول: خصائص تنظيم النساء

تنظيم النساء والثورة

وفقاً للعديد من الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن لإعداد هذا التقرير، وحّدت أحداث الثورة السورية غير المسبوقة النساء السوريات الساعيات إلى المساواة بين الجنسين، ومهّدت الطريق لظهور الحركات المنظمة. فما هي العلاقة بين الأشكال المتعددة لتنظيم النساء وبين الثورة؟

في حين أنه من المهم إدراك تاريخ نضال الناشطات السوريات الذي يسبق بداية الثورة بعقود، غير أن الثورة عبّدت الطريق للمنظور العام والأشكال المتعددة للتنظيم بصورة علنية. وقالت عدة مشاركات إنه رغم تواجد النسويات والناشطات في سوريا قبل عام ٢٠١١، غير أن المجالين المدني والعام كانا قد أُغلقا إلى حد كبير بسبب قمع النظام، ولذلك كان اجتماع هؤلاء النساء ليتم تنظيمهن في حركة ما مستحيلاً حتى اندلاع الثورة. ومع اندلاعها وبروز أصوات مطالبة بالحقوق والمساواة، ظهرت حركات حقوق النساء على الساحة كجزء من الحركات الاجتماعية الأوسع في سوريا. قالت إحدى المشاركات في المقابلة:

> تُعتبر الحركات النسائية جزءاً من الحركة الاجتماعية ضد الأنظمة الديكتاتورية والقمعية، فهي جزء لا يتجزأ منها حين نتحدث عن المساواة. وهي جزء من الديمقراطية. إذ ينبغي أن تتمتع النساء بكامل حقوقهن ويمتلكن قراراتهن ويحصلن على المساواة في كافة المجالات سواء في المفاوضات السياسية أو في المناصب الهامة. وهذا جزء من نضالي ضد الأنظمة القمعية. (ناشطة في لبنان ١١:١٥)

علاوة على ذلك، كانت مناصب صنع القرار داخل الحركات السياسية، حتى المعارِضة منها، مشغولةً من الرجال قبل الثورة. ولكن في أثناء وبعد الثورة، ناضلت النساء للوصول إلى مناصب في التنظيم وصنع القرار. كما قالت إحدى الناشطات: في الماضي، كان دور النساء السياسي غائباً. وكانت القرار بيد الرجال فقط. والآن، أصبحت مشاركة النساء في تنظيم المظاهرات تُعتبر حركة نسائية (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ١٦:٦).

وبفضل نضال النساء، وصلن إلى مناصب صنع القرار، في حين كانت معظم هذه المناصب بيد الرجال، الذين منحوا بعض النساء أحياناً مناصب شكلية. ومع اندلاع الثورة، تمت تعبئة النساء، مثل الفئات الأخرى المطالِبة بحقوقها وبالمساواة، في حركات متعددة. وعبر الحركات النسوية وحركات حقوق النساء، وكذلك جماعات تمكين النساء، غيّرت النساء الثورة بمفاهيمها عن السياسات والشؤون العامة في سوريا عموماً.

> «منذ اندلاع الثورة، وانضمامنا لحراك الشارع ، كنا نحلم بتغيير شامل. وكانت مشاركة النساء مكثفة وفعالة للغاية، واجهت مشاركتهن للعب دور حقيقي في الثورة بعض التحديات، إذ كان هدف الثورة الرئيسي تحقيق العدالة، والعدالة لا تتحقق إلا بوقف التمييز ضد النساء، بداية من النساء أنفسهن وانتهاءً بجميع المواطنين السوريين على كافة الأراضي السورية». (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٦:٦)

وفي حين مكّنت الثورة الناشطات وقادة المجتمع المحلي من تنظيم أنفسهم، طورت هؤلاء النساء أدواتهن الجندرية الخاصة طوال الثورة وحوّلن الثورة نفسها بطريقة أخذت في الاعتبار الطيف الواسع من اهتمامات ومطالب النساء السوريات. ولا تُعتبر الناشطات والمدافعات عن حقوقهن مناهضات للثورة، بل جزءاً منها. فوفقاً لأقوال الناشطات، كانت مطالب الثورة الأساسية تتماشى مع مطالبهن الخاصة، على سبيل المثال لا الحصر، سيادة القانون وحقوق المواطنة المتساوية لجميع السوريين، وحرية التعبير، وتكافؤ الفرص الاقتصادية بين جميع المواطنين، وإنهاء التمييز على أساس الدين أو الطائفة أو العرق. وبالتالي، اعتبرن أهداف الحركات النسائية متماشية مع أهداف الثورة، لكن الحركات النسوية نظرت إلى الثورة من منظور جندري نقدي.

> «لقد شقّت الثورة طريقاً لإحداث تغيير جذري في المجتمع. أظن أن العديد من الأدوات قد تطورت منذ اندلاع الثورة حتى الآن، حيث تجمعت النساء وعبّرن عن مطالبهن بالتحدث عن التأثير في الشؤون العامة ورغبتهن في أن يصبحن جزءاً منها. ما زلنا في البداية، لكنني أتصور أنها خطوة على المسار الصحيح». (ناشطة في تركيا ٣١:٢٠)

فهم النساء للحركة

التنظيم النسوي والنسائي في الحركات والمجموعات المجتمعية

يبحث هذا القسم في منظور النساء حول التنظيم النسوي والنسائي في سوريا، ويعرّفهما بحسب تفسيرات المشاركات في المقابلات. علاوة على ذلك، يحلل الميزات المشتركة لأشكال التنظيم هذه، وكذلك ما يميزها عن بعضها البعض.

ذكرت بعض الناشطات أن «الحركة المنظمة» هي «مجموعة من النساء الناشطات، لهن رؤية وهدف ورسالة يعملن بموجبها». وقالت أخريات إن التحدث عن حركة منظمة في سوريا سابق لأوانه، بل هناك مبادرات ومؤسسات ومنظمات تنتسب إليها النساء. ولم تركّز أخريات على ما إذا كانت الحركات منظمة أو لا، ولكنهن عرّفن الحركات بأنها التي تستوفي معيار «النظر إلى المجتمع والسياسات من منظور النساء».

ولا يعتبر عدد كبير من الناشطات أن حقيقة اختلاف أشكال تنظيم النساء اللاتي لا يتشاركن بالأيديولوجية أو بنطاق العمل السياسي والاجتماعي بالضرورة عاملاً سلبياً. إذ تعترف كل من مُثل الثورة العليا ونضال النساء بقلة تجانس المجتمع السوري، وتشدّد على أهمية التعددية وحرية التعبير من بين مطالبها الأساسية الأخرى. كما تمثل الناشطات هذه التعددية ويُعبّرن عنها بناء على خلفيتهن الاجتماعية الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية التي يأتين منها ويمثلنها، واللامساواة الموجودة في المجتمعات التي يعشن فيها. بعبارة أخرى، تعتبر العديد من الناشطات اختلافهن مساهمة في النقاش العام والتواصل بين مختلف قطاعات المجتمع السوري، لا عائقاً للحركة. ويعتبرن قلة التجانس في العمل السياسي والاجتماعي بمثابة معالجة المشاكل المختلفة التي تواجه النساء في المجتمع السوري، ويكمّل بعضهن البعض الآخر.

تماشياً مع ما ورد أعلاه، تتحدى الاختلافات الجغرافية واحتياجات النساء المتفاوتة في مناطق مختلفة من سوريا فكرة وجود حركة واحدة موحدة.

كما يتجاوز السياق الاختلافات الإقليمية والوطنية. وبحسب أقوال مجموعة من الناشطات المشاركات ، ينبغي مراعاة الاختلافات الداخلية في سوريا من أجل تطوير استراتيجيات فعالة. لأن هذه الاختلافات المحلية، وحقيقة عدم قدرة النسويات أو الناشطات على تمثيل هذه الاختلافات، هي السبب الرئيسي لعدم وجود حركة منظمة في سوريا.

> أعتقد بوجود جماعات فاعلة، لكن لا وجود لحركة سياسية بسبب الافتقار إلى تصور أو إطار واضح يمكّن الجميع من العمل تحت مظلته. وثمة العديد من المبادرات والجماعات الصغيرة التي تعمل. والآن لا يوجد شيء من هذا القبيل. إذ حين نتحدث عن حركة نسوية، فلا بد أن تمثل النساء في إدلب ودرعا والرقة. وهذا غير موجود، لأن كل سياق من هذه السياقات منفصل عن الآخر. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٧:٣)

وبالنسبة لناشطات اخريات، ما يحدد محلية النضال النسوي والنسائي هو الافتقار إلى هدف موحد. فليس من الممكن الحديث عن تعريف واحد للحركة أو فهم وحيد لها، بل سيعتمد التعريف على السياق والأهداف المحلية لكل حركة على حدة.

> كمصطلح في العموم، هي جماعة من النساء تعمل لتحقيق هدف محدد لا يتعين أن يكون ثابتاً بالضرورة، أي أن ليس لكل الحركات النسائية الهدف نفسه. فهناك حركات نسوية بأهداف على الصعيد المحلي، ولا أرى لأي حركة نسوية في العالم الأهداف نفسها تماماً. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٥:٣)

ورغم تعدد المواقع الجغرافية التي تقيم فيها الناشطات أو يعملن فيها، إلا أن الثورة السورية والحرب والصراع والتشريد توفّر السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تحدد فيها الناشطات النضالات النسائية والنسوية. إذ اعتبرت

المشاركات أن السبب الرئيسي للاختلافات العامة يتمثل في الفجوة الكبيرة بين الأجيال، حيث تُعتبر النسويات الشابات أكثر حرصاً على مواصلة النقاش النسوي، وتسييس الجسد والجنس والمعرفة بصورة عامة.

وقد أصبح صراع الأجيال واضحاً بصورة خاصة حينما يتعلق الأمر بقضايا الجنس والتوسع بتعريفات السياسات. إذ ذكرت الناشطات الشابات الحريات الجنسية في كثير من الأحيان على أنها قضايا نسوية، وتوسّعن في تعريف النضال السياسي ليشمل النضال من أجل الحرية الجنسية. على النقيض من ذلك، مالت النسويات الأكبر سناً إلى التركيز الأكبر على المساواة الاقتصادية والتعريف التقليدي للسياسات، مثل زيادة دور النساء في المؤسسات السياسية التقليدية وفي مناصب صنع القرار عبر تطبيق نظام الحصص.

> أريد أن يكون للنساء الحق في أن يكن عازبات إن أردن ذلك، ولا يتعرضن لأي نوع من أنواع الخطر في المستقبل. إذ ينبغي ألا تتعرض المرأة لأي نوع من الأخطار نتيجة لاختياراتها في حياتها الجنسية. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٣:٩١)

وأكدت ناشطة شابة (في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ١٣:١٩) على نقص الاستراتيجيات التي تختص بالشابات وتستثمر فيهن، وهذه الفئة العمرية بحسب وصفها «ليست من البالغات أو الأطفال، بل هي فئة منسية». وعزت إحدى الناشطات (في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٤:١٤) هذا إلى نقص الوعي بمفهوم الأختية بين النساء، إلى جانب إرادة واهتمام الناشطات الأكبر سناً في دعم الشابات عبر تقاسم السلطة معهن.

وهناك اختلاف آخر يخص أدوار الجنسين التي تدعمها نشاطات الحركات. وفقاً لأقوال بعض المشاركات ، تعزز جماعات تمكين النساء الأدوار التقليدية للجنسين في نشاطاتها، في حين تنتهج الحركات النسوية وحركات حقوق النساء مقاربات مدمجة إزاء الحقوق والتمكين:

> تواصلتُ مع مجموعة من المنظمات النسائية، وكانت أعمالها موجهة نحو الخدمات بصورة محضة، كتعليم اللغات والخياطة والطهي، لكن الحركة النسوية مختلفة: فهي تعمل على تدريب النساء على القيادة والعمل السياسي والمطالب السياسية المرتبطة بمعاناة النساء وحقوقهن الممثلة بأي وثيقة سياسية. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٤١:١)

> يُعد مفهوم الحركة النسائية ثورة في حد ذاته. وما نقوم به اليوم لا يُعتبر ثورة ضد نظام، بل ثورة ضد كل ما يسيء إلى النساء. وأعني كل شيء تماماً، ثورة ضد العنف، ثورة ضد الجهل، وثورة ضد أي ظلم تتعرض له النساء. (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ١٦:٢٣)

ومن المهم أيضاً تحليل نوعية تنظيم النساء، وكيفية تحولها في طرق متعددة من جماعات منظمة محلياً تشارك في العمل الاجتماعي والإنساني إلى حركات ناشطة سياسياً تصيغ مطالبها السياسية وتؤكد على حضور أصواتها في المجال السياسي. ويتعلق أحد أوجه الاختلاف بطرق المشاركة المتعددة في العمل السياسي والاجتماعي الذي تقوم به الناشطات.

وفي حين لم يكن التمييز بين المجالين السياسي والاجتماعي واضحاً بالنسبة لبعض الناشطات المشاركات، أكدت ناشطات أخريات على أهمية أن تصبح النساء أكثر نشاطاً في المؤسسات السياسية التقليدية، وبالتالي تُعرّف حركات حقوق النساء كحركات لا تسعى إلى زيادة أعضائها فحسب، بل إلى تعزيز الدور الفعال للنساء في مناصب صنع القرار في الأزمة الحالية في سوريا أيضاً. وتشدّد النساء اللاتي تدافعن عن وجهة النظر هذه على ضرورة تركيز أهداف حركات حقوق النساء على المؤسسات السياسية بدلاً من المجال الاجتماعي:

> تدافع حركات حقوق النساء عن القضايا التي تخص حقوق النساء على الصعيد الاجتماعي، وهناك حركات تهتم في المجال السياسي وتدعو إلى تولي النساء مناصب صنع القرار. وأرى أننا بحاجة إلى زيادة العمل على الجانب السياسي الآن، لا سيما في المرحلة الراهنة التي تتمثل في صياغة دستور لسوريا. إذ ينبغي أن تساهم النساء في عملية صنع السلام، وصياغة دستور

البلاد، وتعديل القوانين لتحقيق المساواة للنساء وتشجيعهن، ويُعد هذا أكثر أهمية من مناصرة النساء على الصعيد الاجتماعي. (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ١٥:٢٤)

وحين يتعلق الأمر بتنظيم النساء، فمن الأهمية بمكان أن تشارك المجتمعات المحلية والعالمية في حوار من أجل العمل والنموسوياً. تحقيقاً لتلك الغاية، من الضروري أن تطلع الناشطات في مجال حقوق النساء والناشطات النسويات على عمل الحركات الدولية ويشاركنها هذا العمل، مع ترسيخ جذورهن في السياق المحلي، بغية تطوير استراتيجيات ملائمة لتطبيق الحقوق العالمية في سوريا.

أظن أن هذه هي الموجة الثالثة من النشاط النسوي التي لها بعد سياسي، ونحن لا نأخذ المصطلحات الغربية كما هي. بل نؤسس حركة لحقوق النساء تأخذ في الاعتبار القضايا الجندرية من الواقع المحلي الذي يمثّل خصوصياتنا. صحيح أن مرجعنا للقرارات الدولية والحركات النسائية موجود في أوروبا، لكن أسباب وبيانات الحركات النسوية التي نشأت في أوروبا مختلفة عن واقعنا. كان بإمكاننا استنساخها، لكننا اعتنينا بخصوصيتها المحلية من منظورنا السوري. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٤٣:١)

تتشارك عدة مشاركات ناشطات في منظمات حقوقية الرأي بأن الثورة مهّدت الطريق للنساء السوريات ليكافحن من أجل الحقوق العالمية، عبر مطالبتهن بتغيير النظام وأنظمته السياسية والقانونية. إذ جمعت الثورة بين النضال المحلي والمعايير العالمية لحقوق النساء.

رأيتُ بوادر فرصة لتحقيق الخلاص من الطغيان، وهي فرصة أراها أساساً لتحقيق الحريات الكاملة لكلا الجنسين، وإعادة صياغة القوانين السورية وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنساء، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضع قانون مدني للأسرة يكافح العنف المنزلي. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٤:٨)

لمحة عامة عن خصائص أشكال التنظيم المختلفة

لقد بلورت الثورة السورية أوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة داخل المجتمع السوري. وبالتالي فإن تحليل تنظيم النساء في جماعات تمكين النساء وحركات حقوق النساء والحركات النسوية يسمح لنا بالاعتراف بالتغيير السياسي والاجتماعي الذي تطالب به الجهات الفاعلة في الثورة باعتباره نتيجة للمتغيرات المتداخلة من النوع الاجتماعي والطبقة والعرق والأيديولوجيا السياسية. يتناول هذا القسم العوامل التقاطعية لتشكيل نشاط النساء السوريات.

قالت إحدى الناشطات المقيمات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام ما يلي:

أعرّف نفسي بأنني «نسوية تقاطعية». بالنسبة لي، تعتبر النسوية التقاطعية أن التسلسل الهرمي هو المشكلة، لم تعد مشكلتنا تتعلق بالمرأة أو الرجل. أعني، على سبيل المثال، أن وضع النساء البيض في أوروبا أو أمريكا أفضل من وضع الرجال السود أو غيرهم من الرجال الملونين! وبالتالي فإن المشكلة تتعلق بتهميش عدة عناصر، فكل حالة هي خاصة بذاتها (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ١٨:٢).

يُعد فهم الخطوط العرقية والاختلافات الجغرافية والأيديولوجية والأولويات السياسية والهويات الطبقية أمراً ضرورياً لتطوير عدسة تقاطعية سورية على النشاط المعني بحقوق النساء. وحين يتعلق الأمر بالهويات العرقية، تسلط النسويات الكرديات الضوء على كيفية اضطهاد النساء الكرديات بصورة مختلفة عن نظيراتهن العربيات. وكما أشارت إحدى الناشطات الكرديات، يُعد عدم حصول الكرد على حقوقهم في الجنسية بنداً رئيسياً في جدول أعمال الناشطات الكرديات، تقول: «أريد المطالبة بالجنسية السورية لكرد سوريا، وهذا أحد أولوياتي» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣١:٧). ويدرك هذا البحث أن هذا الرأي قد لا يُمثل جميع الناشطات، ويعترف بحق الناس في تقرير مصيرهم.

ومن الضروري الإشارة، في هذا المثال، إلى أن أوجه اللامساواة التي يعاني منها الكرد في سوريا ليست مرتبطة باللامساواة في القانون وسياسات النظام وحسب، بل بإقصائهم عن المجتمع ذي الأغلبية العربية أيضاً. وقد تتصعد الصدامات بين الناشطات داخل الحركات النسائية المختلفة بسبب حقيقة أن سياسات النظام قادرة على التأثير بصورة أعمق على الصعيد الاجتماعي، دون الاقتصار على جانب اللامساواة في القانون.

وتركّز الاختلافات الجغرافية في الغالب على الناشطات داخل وخارج سوريا، وكذلك النساء المقيمات في ظل أشكال مختلفة من الحكم الرسمي وغير الرسمي في سوريا. وفي بعض الحالات، تتقاطع الاختلافات الجغرافية مع الهويات العرقية. كما قالت إحدى الناشطات الكرديات:

> دائماً ما نأخذ في الاعتبار المناطق الجغرافية، أي المناطق ذات الأغلبية الكردية التي تختلف عن حال مدن الرقة والطبقة ودير الزور، لأن المفاهيم مختلفة، والواقع الاجتماعي والقبلي مختلف، وبالتالي منظور حقوق الإنسان مختلف. (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤٩:٧)

وأشارت العديد من المشاركات إلى أن الاستقلال الاقتصادي هو أحد القضايا الرئيسية التي تعطلها جماعات تمكين النساء وحركات حقوق النساء الأولوية، خاصة ضمن سياق الحروب والصراعات، التي زادت الأعباء الاقتصادية بشكل مهول. وتتقاطع الطبقية والخلفية الاقتصادية مع النوع الاجتماعي، وتمثل عوامل تحدد الدرجة التي يمكن للأفراد أن يعيشوا حياتهم بصورة مستقلة. بالمثل، يُعد الحصول على فرص تعليمية (أو نقصها هنا) من بين الأولويات المشتركة.

فضمن سياق الصراع السوري، تتقاطع الاختلافات الجغرافية وموجات التهجير مؤدية إلى اختلاف احتياجات النساء اللاتي عشن في مناطق مختلفة من سوريا أثناء الحرب. وعلى حد تعبير إحدى المشاركات ، تُنتج موجات التهجير أو التشريد أنواعاً جديدة من اللامساواة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهو ما يجب على الحركات النسائية وضعه في الاعتبار.

أهداف تنظيم النساء في سياق التغيير السياسي الأوسع في سوريا

ما هو موقع جماعات تمكين النساء والحركات النسوية وحركات حقوق النساء في التغيير السياسي في سوريا؟ يبحث هذا القسم في أهدافها المشتركة، وكيفية ارتباطها بنقاشات أوسع مثل المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والتغيير السياسي على الصعيد الوطني.

ويدرس أهداف النشاط النسائي المتعلق بجدول أعمالهن لتغيير النظام السياسي بصورة عامة، وتحقيق المكاسب السياسية والحقوقية لهن. فالتغيير السياسي هو شغل النساء الشاغل في جميع المناطق السورية. وفي حين تعرّف بعض الناشطات التغيير السياسي عموماً بأنه تغيير للنظام، تعرّفه أخريات على أنه دستور يكفل حقوق المواطنة المتساوية للنساء والرجال. ما زال هناك الكثير من النقاشات والجدالات حول شكل الدولة، والفيدرالية، وتقرير المصير، والتحالفات الإقليمية والدولية. ورغم اختلاف وجهات النظر هذه بصورة واضحة، ثمة إجماع على أولوية تغيير النظام، من أجل إيجاد مساحة لمناقشة هذه المسائل ووضع حجر الأساس لبناء مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين يكفل الأمن لجميع أفراده.

> ينبغي إجراء انتخابات وصياغة دستور يحترم المساواة بين الجنسين، ويجب أن تقوم الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني على هذا الأساس. إذ لن تُجرى انتخابات دون حدوث انتقال سياسي، ولا يمكن إحداث تغيير حقيقي دون حدوث انتقال سياسي أولاً. (ناشطة في لبنان ٧٥:١١)

ولا تدعم بعض الناشطات إعطاء الأولوية للنضال الجندري في السياق السوري، بل يدعين إلى التركيز على جميع الفئات المستضعفة، بدل النساء فقط، بحسب منظورهن. وقد يفترض هذا المنظور أن أسباب المعاناة والظلم تؤثر على الجنسين في المجتمع السوري:

لدي شعور بأن الحركات النسائية في سوريا تتخذ طابعاً أكثر صرامة تجاه النساء، ولا أوافق على ذلك أحياناً. فدائماً ما أشعر بأحقية فئات أخرى من المجتمع في التركيز عليها. ودائماً ما أخبر أصدقائي بمعاناة النساء في هذه الفترة، لكن العديد من الرجال يعانون أيضاً، ولا توجد جهة تركز عليهم (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ١٦:٣).

وتشير بعض المشاركات إلى أن السبب الرئيسي الذي يجعلهن يجدن صعوبة في الانتماء إلى الحركات النسوية في سوريا هو إدراكهن تجاهل الحركات النسوية لأوجه اللامساواة الواسعة داخل المجتمع السوري الناتجة عن النظام نفسه، والتي تُعتبر الأولوية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لجماعات تمكين النساء. فهن يعتقدن أن تحقيق المساواة الجندرية لن يكون ممكناً في سوريا ما تزال تحت حكم النظام نفسه، ووجوده مشروط في المقام الأول بديمومة الظلم وأوجه اللامساواة في المجتمع السوري.

بالمقابل، تقول مشاركات أخريات يعتبرن أنفسهن نسويات إن المقاربة الأوسع هذه تهدد بتحويل التركيز عن نضال النساء ضد النظام الأبوي دون قصد، وطمس التمييز بين الانتهاكات الناتجة عن الصراع بصورة مباشرة وتلك المتجذرة في البنية الأبوية للمجتمع السوري، والتي يُحتمل استمرارها حتى بعض سقوط النظام، رغم تعرض جميع قطاعات المجتمع السوري للاعتداءات والانتهاكات.

يعد التصور الشائع لتنظيم النساء ونضالهن تصوراً تضامنياً وشاملاً. وكما قالت إحدى الناشطات: «نحن جزء من كل، فأنا أنتمي إلى الحركات النسائية لأنني امرأة سورية، ولأنني أنهض ببلدي» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٢٢:٩).

إنها فكرة مثالية وإحساس بالتعاضد أوجدتهما الثورة السورية. ويشمل هذا المفهوم جميع المناضلات، بغض النظر عن موقعهن الجغرافي أو القواسم المشتركة التي تجمع بينهن.

لقد وفرت الثورة سياقاً أوسع للحركات النسائية، وفي الوقت نفسه أبرزت الحركات النسائية منظوراً جندرياً للثورة نفسها.

الفوارق بين تنظيم النساء

أ. المواقف الأيديولوجية والسياسية

هناك إجماع بين جميع أشكال تنظيم النساء في جماعات التمكين وحركات حقوق النساء والحركات النسوية على ضرورة زيادة حقوق النساء السوريات السياسية ومشاركتهن السياسية، بغض النظر عن خلفياتهن أو مواقفهن الأيديولوجية. حيث وافقت جميع المشاركات على ضرورة تمتع النساء من مختلف الخلفيات بحقوق مواطنة متساوية في سوريا. وادّعين بأن ذلك يتماشى مع مطالب الثورة الأساسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة الاجتماعية).

وفي حين تؤكد مجموعة كبيرة من المستجيبات على أن التمثيل السياسي للنساء كان محط تركيز العديد من الجماعات النسوية وجماعات حقوق النساء، تقول أخريات إن النسويات السوريات الأخريات أو الناشطات في مجال حقوق النساء لسنَ مستثنيات من الانقسامات الحاصلة داخل المجتمع السوري عموماً، وداخل المجتمع المدني السوري خصوصاً. وينعكس الاستقطاب السياسي داخل المجتمع السوري في مؤسسات المجتمع المدني. قالت بعض المشاركات إن نجاح الحركات النسائية يعتمد على قدرتها على بذل جهد جماعي لتحقيق أهدافها وتجنب الصراعات السياسية التي تضرّ بحركات أخرى في سوريا.

آمل أن تكون الحركة النسائية بعيدة عن الصراعات السياسية. كما آمل أن تعرف وتحدد الحركة النسائية أهدافها ، حتى تحقق بعض النتائج الجيدة. كما ذكرت، تُعتبر هذه الحركة ضحية الصراعات الاجتماعية والسياسية (ناشطة في العراق ٢٢:٢).

وقد لخّصت إحدى الناشطات الاختلافات السياسية على النحو التالي:

> تتمحور أكثر الاختلافات حول القضايا السياسية. على سبيل المثال، هل نريد المشاركة في صياغة الدستور أم لا؟ هل سنؤمن بالحل السياسي الجزئي أم لا؟ هذه هي الاختلافات التي أراها، على الأقل من قراءاتي وتواصلي مع الكثير من الناشطات السوريات الشابات المرتبطات بالقضايا السياسية التي تهم البلاد. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٦:١٥)

فيما يلي خطوط الانقسام السياسية الرئيسية داخل الدوائر النسوية وحقوق النساء:

١. الموقف من فرض المجتمع الدولي للإجماع على الجماعات المنقسمة.

٢. الموقف من عسكرة الثورة.

أصبحت هاتان القضيتان محور النقاشات بين الناشطات وحركاتهن.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المشاركات أكدن على أهمية الاعتراف بالتمثيل السياسي للنساء، والمخاوف الأمنية التي تظهر أثناء معالجة تدخلات المجتمع الدولي في بناء السلام والعودة إلى الحوار. ويعرض هذا التأكيد العديد من القضايا، ويعكس كيف يتغاضى المجتمع الدولي عن هذه الولاءات في محاولاته لجمع النساء من خلفيات سياسية مختلفة على أمل تحقيق «المكاسب»، وهو ما تعتبره الكثير من المشاركات واجهة زائفة. وقد شدّدت الناشطات المشاركات على ضرورة اتباع المجتمع الدولي لمقاربة «لا ضرر ولا ضرار» في ضوء سلامة المشاركين وأمنهم. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر صانعات السلام السوريات الذي نظمته الأمم المتحدة في بيروت في أيار ٢٠١٦، والذي جمع أكثر من ١٣٠ امرأة من خلفيات سياسية متعددة في محاولة للتوصل إلى إجماع لإنهاء الأزمة السورية[١] وقد أدت هذه الجهود إلى نتائج سطحية، بسبب ضعف الأمن وطرح بعض المواضيع قبل أوانها وانخفاض مستوى الثقة بين المشاركات.

وأعربت بعض المشاركات صراحة عن معارضتهن لاستخدام أي نوع من العنف، ودعمهن للانتقال السياسي السلمي بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل بالديمقراطية. وقد استشهدن بمبدأ اللاعنف والقيم الديمقراطية كالتزامات أساسية للقدرة على العمل في الأشكال المتعددة من تنظيم النساء.

> أستطيع العمل في أي منظمة نسائية أو مع أي امرأة تؤمن بمبدأ اللاعنف والديمقراطية، ضد التسليح والطائفية ومع التحول الديمقراطي. (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٨٨:٨)

وفيما يتعلق بمسألة التسليح، ركّزت بعض المستجيبات على الاختلافات بين جماعات نسائية تابعة لفصائل مسلحة معينة ومستقلات عن أي سلطة فعلية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام:

> هناك بعض الحركات النسائية التي تنتسب إلى فصيل مسلح، وليس إلى منظمة مدنية، فهي ليست جزءاً من المجتمع المدني. لذلك الرؤية هنا مختلفة، أو العمل داخل هذه الحركة مختلف عن العمل في حركات أخرى، وتوجُّه عضواتها مختلف، فلديهن أولويات أخرى. ويختلف نضالهن عن نضال الجماعات النسائية الأخرى. (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٢٨:٢٢)

وفقاً للكثير من المشاركات ، تتمثل نقطة الاختلاف بين النساء المقيمات في المناطق التي يسيطر عليها النظام والمقيمات في المناطق الخارجة عن سيطرته في منظورهن حول حقوق الإنسان. إذ قالت بعضهن إن بإمكان الموالين للنظام الدفاع عن حقوق الإنسان:

---

١ للاطلاع يرجى زيارة موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة

https://www.unwomen.org/en/news/stories/5/2016/syrian-women-rise-above-differences-and-forge-a-statement-of-unit

«أتواصل مع موالية للنظام، نساء مواليات للنظام لكنهن يؤمنّ بحقوق الإنسان. لا أواجه أي مشاكل في التواصل معهن». (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٩٥:٨). علاوة على ذلك، أشارت بعض المشاركات إلى إجراء اتفاقات سياسية بين المواليات والمعارضات للنظام.

مع ذلك، قالت بعض المستجيبات إن الاتفاق على قضايا معينة لا يعنِي بالضرورة إمكانية مجموعات متنوعة من الناشطات على العمل سوياً. وأضفن أن الحركات النسوية وحركات حقوق النساء وجماعات تمكين النساء في مختلف فئات النساء السوريات بحاجة إلى تطوير آليات تمكّنهن من العمل معاً: «هناك إجماع عام حول الشعارات، بدلاً من آليات محددة للتنفيذ» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٢٤:٢٤). وقالت بعض الناشطات إن النقاشات حول المفاهيم كانت أيضاً من الاختلافات بين المنظمات النسائية، والسبب في ذلك يعود إلى التوجه السياسي المميز لكل جماعة: «ليس هناك اتفاق حول موضوع تمكين المرأة، على سبيل المثال. حيث ترى كل جماعة موضوع التمكين بصورة مختلفة عن الأخرى، بحسب توجهاتها» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٢٢:٢).

إضافةً إلى الاختلافات الأيديولوجية، هناك اختلاف أساسي آخر يتعلق بتعدد التحديات التي تواجهها النساء في مناطق جغرافية مختلفة، ما يُسفر عن مجموعات مختلفة من الاحتياجات. إذ تختلف احتياجات النساء في المناطق السورية المتعددة بسبب التحديات الثقافية والاقتصادية والفرص التعليمية الموجودة في كل منطقة. بالتالي، يمثل التنوع داخل الحركات الاحتياجات والاستراتيجيات المتقاطعة بحسب المنطقة التي تتواجد فيها النساء داخل سوريا. في معظم الحالات، تتقاطع الاختلافات الجغرافية مع الاختلافات الأيديولوجية والمواقف من العلمانية أيضاً:

> يفترضن أن هذا جزء من الدِّين وهنّ ملتزمات بالدين. والحال ذاتها في مدينة درعا وضواحيها، وحتى في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. هناك من يقولون، «لا، هذا من الله والإسلام، ولن نعمل في حقوق النساء التي تعارض الإسلام» (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٦:١١).

وفي حين يركز البعض الذي يعتقد باختلاف وجهات النظر حول الإسلام والعلمانية ثقافياً وأصولياً على المناطق الأكثر محافظة داخل سوريا، يركز البعض الآخر على السلطات السياسية الحالية وعملياتها التي تؤدي إلى انتشار وجهات النظر غير العلمانية في المنطقة. كما تجدر الإشارة إلى المحاولات العديدة التي قامت بها النساء في جمع الناشطات اللاتي ينادين بالعلمانية واللاتي يعارضنها. ورغم هذه المحاولات لرعاية الحوار والتواصل فيما بينهن، تفوقت الاختلافات الأيديولوجية في الكثير من الحالات على احتياجاتهن المشتركة كنساء:

> تتواجد الآن، في الحركات النسائية، حركات إسلامية تعرض أطروحة مختلفة عن أطروحة الحركة النسوية الليبرالية. وهناك صدامات كثيرة فيما بينها. ولا تجلس النساء معاً لإيجاد حل وسطي، لأنهن متشددات (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٨:٦).

ب. الاختلافات بين الأجيال

تعتبر الناشطات العلمانيات الشابات أنفسهن أكثر نسوية مقارنة بالناشطات من الأجيال الأكبر سناً، اللاتي لديهن تحفظات معينة حول مصطلح «النسوية». ويتمثل تحفظهن الأساسي بأن النسوية تحيل مشكلة وجود النظام السوري إلى درجة ثانوية من الاهتمام، مع التركيز أولاً على قضية اللامساواة بين الجنسين. ويرجع أحد أسباب الاختلاف الرئيسية إلى أن الناشطات الشابات المشاركات بالمقابلات يعتبرن تحقيق الحريات الجنسية، مثل قضايا العذرية أو الاعتراف بحقوق مجتمع الميم، جزءاً لا يتجزأ من تحقيق مشروع أوسع من الحرية السياسية، بينما تناضل الناشطات الأكبر سناً في نطاق ضيّق موجّه نحو حقوق المواطنة وقانون الأحوال الشخصية للمساواة بين الجنسين.

وتُعتبر الناشطات الأكبر سناً في العموم أكثر خبرة وأحسن تعليماً، وينحدرن من خلفيات متمدنة ، في حين تمثل الناشطات الشابات تنوع المجتمع السوري في المناطق الحضرية والريفية. كما قالت المشاركات إن الثورة السورية نوّعت الخلفية الجغرافية للناشطات عبر إيجاد مساحات عامة في كافة الأراضي السورية، لا تقتصر على مراكز المدن الرئيسية. وكما ذكرت إحدى المشاركات ، لم تتعرف النساء من مختلف أنحاء سوريا على بعضهن البعض إلا بعد الثورة.

ج. الاختلافات العرقية والطائفية

في حين ينادي البعض بضرورة تجاوز هوية النوع الاجتماعي والنضال من أجل حقوق النساء إلى الاختلافات العرقية والطائفية، يعتبر البعض الآخر أن لهذه الانقسامات في المجتمع السوري تأثير على المطالب والأساليب المحددة للحركات النسائية المختلفة كذلك.

وتُفسّر الاختلافات العرقية في بعض الحالات بالولاءات السياسية الأساسية، حيث يُعتبر الانتماء العربي مساوياً للانتماء البعثي. وفي حالات أخرى، ذكرت الناشطات أمثلة على تحالفات أُنشئت بين منظمات نسائية تمثل نساءً من خلفيات عرقية وطائفية مختلفة. وفيما يلي مثال من ناشطة تعيش في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام:

> هناك تواصل ما. فأنا أعمل منسقة في التحالف السوري للمرأة، ويجمع هذا التحالف بين النساء الكرديات والعلويات في بانياس وحمص، ما يعني وجود تحالف بين ٤٠ منظمة مشاركة فيه. بالتأكيد، هناك هدف واحد نسعى إلى تحقيقه (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٢:٨).

د. داخل سوريا وفي دول الشتات

تُثار قضية النخبوية بين الناشطات في كثير من الأحيان، وتُناقش بما يتجاوز قضية الفجوة بين الأجيال. ويركز النقاش على الاختلافات بين النساء المقيمات داخل سوريا والمقيمات خارجها. إذ يرى البعض أن المقيمات خارج سوريا ينظّرن وهنّ في وضع مريح، دون معرفة الحقيقية المُرّة عن واقع النساء داخلها:

> ما تزال الحركة النسائية في سوريا في برجها العاجي للأسف، وليست على احتكاك مباشر مع المجتمع. لذلك ينبغي عليها التواصل مع ربات البيوت والنساء غير العاملات. ولكنها تقتصر في الوقت الراهن على بعض اللقاءات في تركيا (ناشطة في تركيا ٣١:١٩).

ويرجع ذلك إلى عوامل عدة. إذ قد تتيح الإقامة في دول الشتات وصولاً إلى قدر أكبر من الموارد والمساحة والحرية السياسية. على سبيل المثال، تصف إحدى المشاركات (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٠٥:١٤) تجربتها على النحو التالي: «تمنحنا الإقامة في دول الشتات الوقت لنتمكن من التفكير بطريقة استراتيجية، وتتيح لنا فرصة التفاعل مع الأمم الأخرى وأفكارها لتحسين تنظيمنا».

ومن العناصر الأخرى التي ذكرتها المشاركات لتجربة العيش في دول الشتات هي التفاعل مع مجتمعات جديدة، وعلى وجه التحديد المنظمات النسوية الأخرى التي قد تكون قادرة على دعم النساء السوريات في مساعيهن في المنفى. وقد ذُكر مثال على ذلك من (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٧١:٢): «صحيح أن هنالك ضعفاً في دول الشتات، ولكن تتوفر فرص يمكن استغلالها أيضاً»

ومن الأبعاد المحتملة لتجربة الإقامة في دول اللجوء زيادة، أو بداية، التواصل بين الناشطات المقيمات في دول الشتات ونظيراتهن داخل سوريا. على سبيل المثال، تعرض (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤٣:١١) تفاصيل تجربتها: «عشتُ حياتي كلها في مدينة رأس العين، في الجزيرة السورية. ولم أتواصل أبداً مع نساء من اللاذقية أو درعا أو دمشق، لكنني تمكنت من التواصل مع جميع هؤلاء النساء ومعرفة معاناتهن» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤٣:١١).

لذلك، يمكن القول إن تجربة الخروج من سوريا، وإن كانت تشكّل تحدياً دون أدنى شك، أتاحت فرصاً جديدة للناشطات السوريات أيضاً، على الصعيدين الشخصي والسياسي.

أولويات الحركات النسائية والنسوية

تحدد العوامل المتقاطعة المذكورة آنفاً أولويات الحركات النسائية في سوريا إلى حد ما. وفي بعض الحالات، لا تتفق الناشطات في مواقع جغرافية مختلفة حول أولويات الحركات، حيث تختلف احتياجات النساء في كل موقع جغرافي وفقاً للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والعرقية والطبقية الخاصة بتلك المنطقة.

ومن الجدير بالذكر تغيّر أولويات الحركات النسائية مع مرور الزمن. وكما لاحظت إحدى المشاركات ، كانت أغلب مطالب النساء وأولوياتهن تندرج ضمن أولويات الثورة في سنواتها الأولى. ويمكن الإشارة إلى التحول الشامل الذي تناضل غالبية الناشطات من أجل تحقيقه على أنه الحصول على حقوق المواطنة المتساوية، وهو ما يتطلب تغييراً جذرياً في النظام السياسي. وهنا، لا يشير «النظام السياسي» إلى أفراد بعينهم أو حزب بعينه، بل إلى شبكة معقدة من الهياكل والمؤسسات السياسية والأمنية التي لا تزال قائمة. ويمنح هذا المنظور الأولوية للتغيير السياسي على حساب التغيير الاجتماعي، وتُعرّف السياسات على نحو ضيق من حيث المؤسسات والعمليات السياسية الرسمية.

> التحول الديمقراطي والمساءلة والعدالة، لأنه بغياب الديمقراطية أو البيئة الديمقراطية الآمنة لن تكون النساء في مأمن عند ممارسة حرياتنا في الحركة، وتحقيق التغيير لبلوغ المساواة التي نصبو إليها (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٤٣:١٥).

تفكيك النظام الأبوي: أولوية قصوى

أتاحت ضرورة تفكيك النظام الأبوي الفرصة لتضامن الناشطات ووحدتهن، وفق أقوال المشاركات . إذ تُظهر النسويات السوريات كيفية تعزيز سياسات الدولة والنُظم القانونية للهياكل الأبوية على الصعيد المحلي، وبالتالي كيفية منح النسويات الأولوية للتغيير على مستويي القانون والدولة لتحقيق التغيير الاجتماعي، مثل منع زواج القاصرات وتحقيق المساواة بين الجنسين في الميراث وفرص التعليم. وقد أدى اعتراف الناشطات في حقوق النساء والناشطات النسويات لبعضهن البعض، ومنحهن الأولوية للتعاضد في مواجهة النظام الأبوي، إلى شعور جماعي بالحركة.

> أشعر بالدعم. أعتقد أن عدداً كبيراً من النساء السوريات سيدافعن عني بكل ما أوتين من قوة إن حاول رجل تشويه سمعتي، حتى دون معرفتهن بي. أشعر بوجود الحركة في هذه التفاصيل. وهذا ما يجعلني ممتنة وآمنة دائماً . إذ يراودني شعور دائم بأن عدداً كبيراً من النساء السوريات، اللاتي أعرف بعضاً منهن شخصياً، داخل وخارج سوريا سيدافعن عني. فهنّ مصدر حمايتي (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٠٢:١٤).

وهذا ما تؤيده شهادات مشاركات أخريات أيضاً. على سبيل المثال، قالت إحداهن: «أؤمن بضرورة وقوفي إلى جانب أي امرأة تناضل لهدم النظام الأبوي أو لتحسين وضع النساء. إذ يجب عليّ دعمها حتى لو اختلفتُ معها في أمور كثيرة (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٠٢:١٤).

التمثيل والمشاركة السياسيين

تدعو الناشطات اللاتي يركّزن على التغيير السياسي الرسمي إلى ضرورة تركيز أولويات الحركات النسائية على مشاركة النساء ودورهن في العملية السياسية الرسمية، بدل العمل على المستوى الشعبي الذي يسعى إلى التغيير على الصعيد الاجتماعي.

مع ذلك، لا تتشاطر جميع عضوات الحركات النسائية هذه الأولوية. إذ أشارت النسويات إلى ضرورة إحداث تغيير مجتمعي مصاحب للتغيير السياسي والقانوني من أجل إحداث أثر في الحياة اليومية للنساء، وإلا سيظل الأثر مقتصراً على القانون المكتوب دون تغيير ملموس في الأعراف والظروف المعيشية للنساء السوريات.

وأشارت بعض المشاركات إلى أن تمثيل النساء ووجودهن كناشطات من أولوياتهن القصوى في عملية السلام. مع ذلك، ذكرت الناشطات أيضاً أهمية المشاركة النسائية الفعالة في العملية السياسية بدل المشاركة الرمزية. من هذا المنظور، تنتقد النساء الحصص التي قد تشمل النساء في الهيئات السياسية لمجرد زيادة الأرقام، بدل إدراجهن كعناصر سياسية فاعلة ونشطة.

الإفراج عن المعتقلين وعودة النازحين الآمنة

تُعرّف هذه الأولويات بأنها غير قابلة للتفاوض من جانب أي حزب مسلح أو غير مسلح في الساحة السورية . كما لا يمكن تحقيق هذه المطالب إلا «بوقف الحرب والعمل على تسوية دولية» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤١:١٠). ورغم الاختلافات والنقاشات حول الظروف عند نهاية الحرب وإجراء المصالحة الوطنية، تؤكد الناشطات على عدم تخلهن عن أولوية الإفراج عن المعتقلين والعودة الآمنة للمهجرين. وتشدّد الناشطات المقيمات خارج سوريا على مسألة العودة:

> علينا بذل جهد للعمل على آليات العودة الآمنة للاجئين، وهذه من ضمن أولوياتنا. فبدل البقاء في المخيم تحت رحمة المساعدات الإنسانية، فضلاً عن التعرض للعنف الجنسي، أسرعنا إلى مساعدتهن وعدم ربط ذلك بعملية الانتقال السياسي، لأنها قد تستغرق ١٠ أو ٢٠ عاماً. فمن بين أولوياتي زيادة المساعدات الإنسانية لتمكينهم من العيش باستقلال اقتصادي في المخيمات دون التعرض للمخاطر الأمنية (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٩:١).

وترابط الأولويات على الأصعدة الخاصة والمجتمعية والقانونية ترابطاً عميقاً. وتثير الناشطات قضايا محددة يجب ترتيب أولوياتها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويأتي تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون العقوبات وجميع القوانين التمييزية على رأس القائمة. ثانياً، يجب منح الأولوية لتوفير فرص تعليم متكافئة لجميع الفتيات، حتى يتسنّى للنساء قهر الظروف التي تحول دون عيشهن حياة مستقلة وكريمة.

تعزيز الحركة

فضلاً عمّا ذُكر آنفاً، تعطي ناشطات أخريات الأولوية لتعزيز الحركات النسائية والتعاون بين مختلف الجماعات النسائية والنسوية السورية. إذ يملن إلى تركيز أولوياتهن على تعزيز بنية الحركة نفسها، من أجل تحقيق التغييرات الاجتماعية والسياسية المنشودة. وهنا تحدث الانقسامات بين الحركات المختلفة بين المقيمات داخل سوريا والمقيمات خارجها. إذ تحرص الناشطات في الداخل على إنتاج المعرفة السياقية بصورة خاصة عبر انتقاد المؤسسات والحركات التي تؤمن بوجود حل واحد يناسب الجميع لقضية اللامساواة الاجتماعية. ويعبّر الاقتباس التالي بوضوح عن ذلك:

> أرى أن الأولوية تتمثل في تصميم البرامج والأفكار التي تستند إلى البيانات على أرض الواقع، ولا تستند إلى قوالب نظرية جاهزة، أو إعطاء تصنيفات أكاديمية للأشياء التي يمر بها الناس في الواقع، وهذا أمر سهل للغاية! (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ٤٦:٢)

ومن المرجح أن تشدّد الناشطات في أوروبا وأمريكا الشمالية على أهمية إقامة هذه الروابط، بما أنهن أبعد عن السياقات المحلية من الناشطات في البلدان المجاورة. على هذا النحو، يشدّدن على انخراطهن بصورة أكبر في الداخل السوري، واهتمامهن بما سيجلبه المستقبل للنساء السوريات من عملية السلام. على حد تعبير إحدى الناشطات:

> يجب أن نحدد مدى ونوعية مشاركتنا بحسب مواقعنا الجغرافية والسياسية. فعلينا المشاركة في إعادة الإعمار وعودة اللاجئين. كما علينا المشاركة فيما تعنيه عملية بناء السلام بالنسبة للنساء (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٤٢:٢).

وركّزت بعض المشاركات على قلة التنسيق بين مختلف الحركات النسائية والنسوية، كما هو موضح في الاقتباس التالي: «ثمة نقص في التواصل بين الحركات والجماعات النسائية، حيث تنفرد كل جماعة بأجندتها الخاصة، ولا توجد رؤية أو حوار حول المواضيع التي تشغل جميع النساء» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٢٤:٢٤). وتتمثل أولوية الناشطات في هذا الشأن بالتنسيق بين الجماعات المحلية من أجل تحقيق عمل تنظيمي جماعي لمناصرة النساء، ليس في منطقة معينة وحسب، بل عبر المجتمعات المحلية في القضايا التي تهم جميع النساء السوريات.

الحماية والمشاركة كأولويتين تعزز إحداهما الأخرى

أشارت مجموعة من الناشطات إلى أن أهم الأولويات بالنسبة للحركة النسوية في العموم، في أي موقع جغرافي داخل أو خارج سوريا، هو حماية النساء من جميع أنواع العنف، ومنها العنف الجنسي. وتنادي النسويات بعدم تراجع النساء عن المطالبة بالعدالة الانتقالية، إذ لا ينبغي أن تسقط جرائم العنف الجنسي بالتقادم أو بأي عفو محتمل. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تشارك النساء في المفاوضات. تشرح إحدى الناشطات السبب، تقول:

> من المستحيل أن أقبل تعرّض امرأة للاغتصاب لتعيش بعدئذ في مجتمع واحد مع المجرم الذي اغتصبها. هذه كارثة. إذ ينبغي على النساء التركيز على إنزال أقصى العقوبات بالمتورطين في جرائم العنف. ولا ينبغي شملها بأي عفو (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١١:٣٠).

شَغل المجال العام

بينما تهدف الناشطات إلى المشاركة في النضال لتحقيق المساواة من مواقعهن الجغرافية الحالية ومناصبهن السياسية، تعطي النساء في أوروبا وأمريكا الشمالية على وجه التحديد الأولوية لشبكاتهن في البلدان المقيمات فيها، من أجل تشكيل رأي عام وطني ودولي حول النساء في سوريا. وتعطي الناشطات الأولوية لظهور النساء السوريات على وسائل الإعلام لكسر صورة النساء النمطية، وزيادة الظهور النسائي في المجال العام لتغيير الشؤون العامة من منظور جندري. تقول إحدى الناشطات:

> ظهورنا في وسائل الإعلام مهم جداً لأننا بحاجة إلى أن يعتاد الرأي العام على وجوه وأصوات نساء المجتمع السوري. إذ يهيمن الرجال على صوت المعارضة، وحين تظهر النساء في وسائل الإعلام، لا يُسمح لهن إلا بالحديث عن قضايا الأطفال والإغاثة والعمل المدني وما إلى ذلك. والنساء لا يسمعن نساء يتحدثن عن السياسة أو القضايا الأمنية، لذلك هذا ما نحتاج حقاً إلى تطويره، إنها إحدى أولويات العمل لتغيير الصورة النمطية عن النساء (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٧: ٢٨-٢٩).

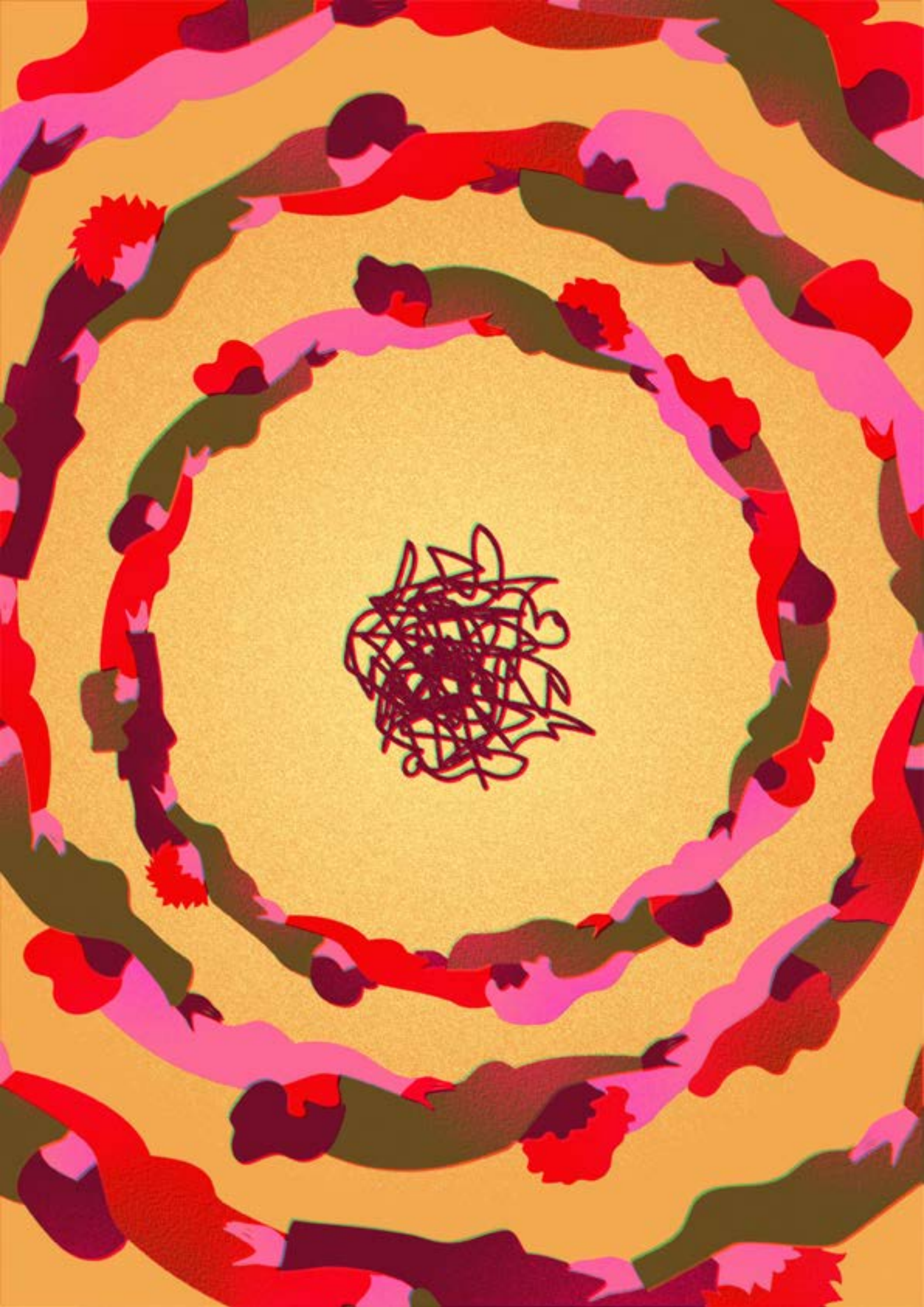

الجزء الثاني: استراتيجيات وتكتيكات تنظيم النساء

البراغماتية المبدئية

ذكرت بعض الناشطات عجز المنظور الأبوي على استيعاب نشاط النساء السياسي. وقد استغلت الناشطات هذا الأمر في الفترات الأولى من الثورة لاجتياز نقاط تفتيش النظام، إذ لم يشكّ حراس الحواجز فيهن. بعبارة أخرى، منح المنظور الأبوي الناشطات فرصاً لحرية الحركة لم تُمنح للناشطين. ولم يكن ذلك مقتصراً على السياق السوري، فتاريخ الثورات حافل بأمثلة كهذه، ومن أشهرها نضال النساء في استقلال الجزائر.

علاوة على ذلك، وفر التقسيم الجندري التقليدي للعمل غطاءً للنشاط النسائي في الثورة. ففي حين مارست بعض النساء أدواراً جندرية تقليدية «لمساعدة» الثوار، روت الناشطات عن تحول الأدوار الجندرية التقليدية إلى فرص للنساء للخروج من المجالات التي حُددت لهن ومواجهة الأنظمة الأبوية للمجتمع التقليدي والثورة نفسها.

التنسيق كأساس لبناء الحركة

يُفهم التنسيق هنا على أنه الجهود الجماعية المبذولة لوقف القمع الممنهج ضد النساء والعمل للحصول على حقوق النساء. وليس من الضروري أن يكون التنسيق متواصلاً لبناء ممارسة تراكمية. وتُظهر هذه الاستراتيجية الطريقة التي تنسّق وتنظّم فيها النساء أعمالهن داخل الحركات النسائية، والطريقة التي «يحفّزن ويلهمن» بعضهن البعض. وأظهرت المقابلات التي أجريت سبلاً واستراتيجيات متعددة للتنسيق، تخلق بيئة مناسبة لنمو الحركة بصورة عضوية.

وللتنسيق آثار إيجابية كثيرة. ويمكن أن يُعتبر التعاون بين الناشطات السوريات والمنظمات مثالاً آخر على المرونة. إذ تطور الناشطات والجماعات داخل الحركات استراتيجيات ومقاربات جديدة بصفة مستمرة لتعزيز التنسيق بينها. على سبيل المثال، تصف (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٦٣:٦) تجربتها على النحو التالي: «يصعب التنسيق بسبب الحدود المغلقة، لكننا دائماً ما نطور آليات لتسهيل التواصل».

بعيداً عن المعنى التقليدي للكلمة، يمكن أن يتخذ التنسيق أشكالاً مختلفة ويكون له أجندات متعددة. مع ذلك، تشير تجارب النساء السوريات المشتركة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية هو دعم بعضهن البعض. على سبيل المثال، تقول (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٤٨:٩)، «أنشئ تحالفات مع نساء ورجال آخرين، ولكن بصورة رئيسية مع النساء الأخريات، ونعمل سوياً لدعم بعضنا البعض (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٤٨:٩).

لوحظ في المقابلات تكرار ذكر الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن لأسماء ناشطات أخريات ضمن سياق الإشادة بعملهن ونشاطهن أو مواقفهن. إذ ذكرت عشرات الناشطات أسماء ناشطات أخريات في مجال حقوق الإنسان وشؤون المعتقلين والتعليم والحكم المحلي (المجالس المحلية)، وغيرها من النشاطات النسوية داخل وخارج سوريا. وتجدر الإشارة إلى أن ذكر هؤلاء المقيمات داخل سوريا، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كان أكثر وضوحاً. بالتالي، لا ينبغي النظر إلى تقدير عمل الأخريات من باب التآخي والتضامن فحسب، بل كإمكانية كبيرة قد تمهّد الطريق لمزيد من التنسيق النسوي الاستراتيجي. ويجب اتخاذ هذا الموقف رغم ذكر بعض المشاركات لمسألة المنافسة وانعدام الثقة عند مناقشة مشكلة قلة التنسيق. بهذا المعنى، يبدو التنسيق أكثر من مجرد التواصل والعمل الفعال مع جماعات أخرى، إذ يتحول التركيز إلى البعد الإنساني للصلات التي تنشأ بين النساء اللاتي يتشاركن بتجارب متماثلة. وهنا يتخذ التنسيق شكل التضامن والتقدير والتعاطف، ويصبح عنصراً أساسياً في الحركات النسائية والنسوية. علاوة على ذلك، يسهّل شكل التعاون غير الهرمي إنشاء الروابط ودعم الشبكات بين عضوات الحركات النسائية.

ومن الملاحظ أيضاً أثناء عملية البحث التمايزوالتعاون بين أفراد المنظمات. كما برزت أمثلة إيجابية على التعاون بين الناشطات في المقابلات. ويظهرذلك حدوث التنسيق على الصعيد المحلي بين الأفراد بدرجة أكبرمنه بين الجماعات.

وتسلط مشاركات أخريات الضوء على الأمثلة الإيجابية للتنسيق بين الجماعات النسائية في جميع أنحاء البلاد التي تعرضت للخطر عندئذ بسبب الحالة الأمنية. فالوقت الذي تستغرقه مجموعة للنساء المهجرات للتعافي وإعادة بناء نفسها في موقعها الجديد يؤدي إلى تواصل متقطع وشبكة مجزأة. على سبيل المثال، (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٥:١٢) تقول:

> كنا نحن في شمال البلاد نتواصل مع الحركة الجنوبية في درعا، لكن هذا التواصل فشل بسبب الدمار الذي حل بدرعا. وحدث الأمرذاته في حلب، فشل التواصل بسبب التطورات السياسية والمعارك العسكرية. فحين تسقط منطقة ما، نفقد صلتنا بها بسبب الهجرة الجماعية، وحين تعيد تأسيس ذاتها وتنشط مرة أخرى، ينقطع التواصل مع الحركات النسائية القائمة (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٥:١٢).

الصلات مع الشبكات الإقليمية والدولية

تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة المطروحة في المقابلات وعلى مجموعات التركيزلم تُوضع للحصول على تحليلات عميقة لهذه العلاقات. وسيتطلب فحص شامل لأشكال العلاقات هذه مشروع بحث متعمق لتحديدها وتحليلها في سياقات إقليمية ودولية أوسع. والأمر خارج نطاق هذه الورقة.

أثناء إجراء هذا البحث، ذُكرت العلاقات القائمة مع المجموعات والحركات الأخرى في المنطقة أو على الصعيد الدولي عدة مرات. الجديربالذكر، كما ورد في المقدمة، أن الأمثلة الواردة هي من المشاركات المقيمات في أوروبا وأمريكا الشمالية بصورة رئيسية. إذ كانت جميع المشاركات المقيمات في أوروبا عضوات في كيانات يتضمن اسمها كلمة «حركة» أو «شبكة». وهذا التباين مهم، حيث توضح البيانات أن هذه الكيانات تولي اهتماماً ومجهوداً أكبرلإقامة علاقات مع حركات أخرى بالمقارنة مع تلك المشاركة في منظمات المجتمع المدني أو الناشطات المحليات . على سبيل المثال، تقول إحدى المشاركات ، «نريد الآن التواصل مع الحركات النسوية الأخرى في المنطقة وداخل سوريا. نحاول القيام بذلك على نطاق واسع وعلني» (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٩١:١٣).

ولم تذكرأي من المشاركات المقيمات في سوريا (سواء في مناطق سيطرة النظام أو المناطق الخارجة عن سيطرته) أي علاقة مع حركات أخرى في المنطقة أو على الصعيد الدولي، باستثناء واحدة فقط. بدلاً من ذلك، كان تركيزهن على العلاقات مع المجموعات والحركات السورية الأخرى داخل وخارج البلاد. وكانت القدرة (أو عدم القدرة) على السفروالتعبئة إحدى الأسباب الرئيسية للافتقار إلى إقامة علاقة وشبكة بين المجموعات داخل الحركة السورية من جهة وبين الحركات العالمية من جهة أخرى. واللواتي تمكّن من إقامة علاقات كهذه وتوسيع مداركهن حول أهمية هذه العلاقات كُنّ القادرات على التنقل بحرية، دون قيود على الحدود أو في استصدار التأشيرات.

ومن العوامل الإضافية التي أثرت على العلاقات بين المنظمات جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، والتي خلقت بيئة ملائمة للتواصل الافتراضي ، ما وفرمساحة للتنسيق وبناء الحركة. ولا ينبغي التقليل من أهمية ذلك. مع ذلك، فالأحداث المستجدة واستراتيجيات التواصل التي وُجدت مع الجائحة، تعني الحاجة إلى مزيد من الاستكشاف والبحث لفهم هذه الاستراتيجيات واستخدامها في سياق الحركات النسوية السورية والعالمية.

عوائق وتحديات التنسيق

وفقاً لما ذكرته المشاركات ، لا سيما المقيمات في أوروبا وأمريكا الشمالية، لا بد من انتهاج تنسيق منظم واستراتيجي لتحقيق نتائج دائمة ومستدامة لجهود التنسيق التي تبذلها النساء. وذلك لم يتحقق حتى الآن. على سبيل المثال، وصفت بعض المشاركات كيف كانت الجهود المبذولة في الماضي تركّز بصورة أساسية على المشاريع، وغالباً ما ظهرت على شكل مبادرات قامت بها مجموعات نسائية سورية. لذلك بُذلت هذه الجهود في سياق المشاريع التي لم توجِد بالضرورة منبراً أو حيزاً في السياق الأوسع، رغم جمعها لعدة مجموعات . على سبيل المثال، تقول إحدى المشاركات :

> نتفاعل مع الفرص المتاحة بالاجتماع والمناقشات. ولا يعني هذا بالضرورة كوننا استباقيات في الاعتراف بحاجتنا إلى مساحة ثابتة نناقش فيها القضايا ونتشارك المعلومات. ما هي أولوياتنا؟ وكيف نعالج هذه الأمور؟ وما هي أفضل الممارسات؟ (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٩:٩).

أما جهود التنسيق التي أشارت إليها المستجيبات فعادة ما كانت تُبذل كردة فعل لأزمة ما، أو للاحتياجات الناشئة عن أزمة ما. نتيجة لذلك، لم تصمد جهود التنسيق حتى إلى نهاية الأزمة نفسها. وحين انتهاء الأزمة، تُوجّه الموارد المعبأة لمواجهة الأزمة التالية، التي سرعان ما تصبح الأولوية الجديدة. غير أن جهود التنسيق تكتسي أهمية بالغة في العمل الفعال والمستدام. وقد أكدت إحدى المشاركات على النحو التالي:

> دائماً ما تتسم جهود التنسيق بطبيعة تفاعلية، بدلاً من استنادها إلى خطة محددة. ومن النتائج المحتملة لذلك إيجاد نموذج للسلوك العام يكون التنسيق فيه ذا طبيعة مخصصة وتفاعلية. وبدل وضع خطة مستقبلية واضحة وتحقيقها عبر العمل المستمر، مثل الاجتماعات والعمل التعاوني المنتظم، لعلنا تأثرنا نحن بالوضع الراهن أو الحالة على أرض الوقع بدل أن يحدث العكس (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٥:١٤).

كما رأينا في هذا القسم، تتجذر انتقادات المشاركات لنقص التنسيق في الاستيعاب التقليدي لهذا المفهوم، وتشير أساساً إلى غياب البنية الرسمية ونماذج التعاون بين الجماعات. غير أن جميع المشاركات لا يتشاطرن هذه الرؤية. وإذا نظرنا إلى التنسيق بمعناه الأوسع، وإلى الهياكل الداخلية للحركات، فضلاً عن الاستراتيجيات المنتهجة من الأفراد للتعاون والتواصل مع الأخريات، فستظهر نماذج إيجابية على التعاون. وسنناقش هذا بالتفصيل في الأقسام التالية، بعد تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه النساء من حيث التنسيق.

وقد حددت المشاركات عوامل عديدة تعرقل عملية التنسيق بين الحركات. أولاً، يشكّل عجز الناشطات عن اللقاء وجهاً لوجه تحدياً كبيراً للتعاون ويعيق التطور العضوي الذي كان سيحدث بين المجموعات المختلفة. وكانت المسائل الأمنية والقيود على إصدار التأشيرات وخطر الاحتجاز والاعتقال من العوائق التي ذكرنها . كما تطرقن لكيف تقيد الحدود المحلية داخل سوريا والآليات العسكرية المتنوعة قدرة النساء على التلاقي وتوسيع شبكاتهن، حيث يزداد خطر الاعتقال أو الاختطاف أو غيرها من الأحداث التي تهدد الحياة في بعض المناطق. في هذا الصدد، تقول إحدى المشاركات :

> ليس هناك تواصل بين منطقة الجزيرة ومدينة إدلب بسبب البعد والانقسام الجغرافي بين هذين الموقعين. فإن لم يكن هذا البعد الجغرافي كبيراً، لكانت الناشطات المتواجدات في هذه المناطق يتواصلن مع بعضهن البعض. وإن لم يكن هناك انقسام عسكري وسياسي وأيديولوجي، لتواصلت النساء والنسويات مع بعضهن البعض وتعلّمن من بعضهن البعض وتضامنّ. والسبب في غياب التواصل هذا هو الانقسام الجغرافي الكبير(ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٥٠:٢).

وعند مناقشة هذه المسألة، أشارت (مجموعة التركيز Ant ١٣٧) إلى ضعف مشاركة وكفاءة النساء في مدينة إدلب ومدينة حلب وريفها والمناطق الشمالية الأخرى بسبب الحدود المغلقة ونقص الأوراق الثبوتية التي تتيح لهن فرصاً في الخارج. تقول:

> من الأسباب التي تحول دون لقاء النساء الموجودات داخل سوريا هي عدم حيازتهن لجوازات سفر أو أوراق ثبوتية، وعدم حصولهن على تأشيرات سفر (تركيا ٥٩:٢١).

إلى جانب فرص الناشطات المحدودة في مقابلة نساء أخريات، ساهمت القيود المفروضة على تأشيرات السفر في تهميش أصوات الناشطات من داخل سوريا. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياق الأحداث السياسية المهمة. على سبيل المثال، تقول إحدى المشاركات :

حين كانت الحدود مفتوحة، كان الناس يعبرونها بصورة طبيعية، وكانت مجموعة كبيرة من النساء يأتين لحضور الفعاليات وتعزيز التواصل وبناء الثقة بين الناس. إذ توفرت مساحة لبناء مزيد من العلاقات (مجموعة التركيز في تركيا ١٨١:١٨١).

علاوة على ذلك، وكما ذُكر أعلاه، إن الحالة الأمنية في سوريا مزرية ومتغيرة باستمرار. وقد كانت جهود الناشطات في التواصل عرضة للخطر بسبب الحالة الأمنية والسياسية المتقلقلة. وحين سُئلت عن العوامل التي أسهمت في التجزؤ داخل الحركة، أجابت (ناشطة من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٦:٩):

> الأسباب إما سياسية، أو عسكرية من السلطة المسيطرة على المنطقة. فقد تتطلب جهود التنسيق لقاءات وتدريبات وتجمعات وجهاً لوجه. لكن ذلك في غاية الصعوبة بسبب نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والوضع الأمني العام (ناشطة من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٦:٩).

علاوة على ذلك، وفي ضوء وجود السلطات الفعلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وبسبب أعمال العنف التي يقوم بها النظام، وُضعت حواجز داخلية حول المناطق، ما منع التواصل والحوار الكافيين بين الناشطات. نتيجة لذلك، أصبحت «العلاقة بين النساء في المناطق المحررة أقوى» (ناشطة من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤٣:٩).

مع ذلك، أثارت بعض المستجيبات نقطة مهمة أخرى للنقاش، وذكرن الافتقار إلى مساحات للنقاشات العامة حتى للمنظمات الموجودة في المنطقة ذاتها. «ثمة الكثير من المراكز النسائية، لكنها لا تحتوي على منابر عامة» (ناشطة في لبنان ٢٧:١١). ولا تتمثل المشكلة في قلة التنسيق أو الحوار بين مختلف المناطق وحسب، بل في الافتقار إلى الساحات العامة للنشاط في هذه المناطق أيضاً. وقد تحدثت مجموعة نساء عن كيف أدت الحرب والأوضاع المتزعزعة إلى إرهاق وتثبيط عزيمة الناشطات. عموماً، يمكن القول إن المسائل الأمنية، بمختلف أشكالها، تُحدث أثراً متداعياً تترتب عليه عواقب وخيمة تعيق جهود التنسيق وإمكاناته في إطار نشاط النساء السوريات.

كما ذكرت المشاركات أن النقص في الموارد والتمويل والوقت والقدرة على التنسيق من أهم التحديات التي تواجه التنسيق. في الواقع، تعاني معظم المجموعات من نقص في اليد العاملة، ومن مجموعة واسعة من التحديات التي تعيق عملها. في أغلب الأحيان، تجد الناشطات أنفسهن في موقف يضطررن إلى اختيار أولوياتهن (أو أولويات المنظمات التي ينتسبن إليها)، ما يقوّض بالتالي فرص التنسيق.

والعامل الأخير الذي يجب وضعه في الاعتبار عند مناقشة التنسيق هو ترتيب الأولويات لمختلف الناشطات والحركات، والذي يختلف باختلاف السياقات التي يعشن فيها، وعوامل أخرى مثل الظروف المعيشية (الفقر والحرب والقصف)، فضلاً عن الطبقة الاجتماعية والأيديولوجيا. على حد تعبير إحدى المشاركات

> تواجه المرأة من الطبقة الوسطى والمقيمة في دمشق تحديات مختلفة عن تلك التي تواجهها امرأة في الغوطة الشرقية شُرّد أطفالها خشية اعتقالهم من جيش بشار الأسد، كما أن أولوياتهما مختلفة (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية: ١٢)

فالنساء لسن مجموعة متجانسة، حيث يعانين من الصراع والنظام الأبوي والظروف المحلية بصور متعددة. لهذا السبب، تختلف أولوياتهن، ويجب إدراك ذلك في مقاربة النشاط والبحث فيه.

WOMAN

الجزء الثالث: مكاسب وإنجازات الحركات النسوية وحركات حقوق النساء

إنتاج المعرفة النسوية ومشاركتها

يُعتبر مصطلح «إنتاج المعرفة النسوية» جديداً نسبياً على المجموعات النسوية السورية، ويعود تاريخ استخدامه لأول مرة إلى عام ٢٠١٨. ولا يعني هذا أن عضوات الحركات النسوية لم يكنّ منتجات للمعرفة قبل ذلك التاريخ، ولكن المصطلح نفسه لم يكن مستخدماً على نطاق واسع. وليس هناك تواريخ بداية ونهاية لعملية إنتاج المعرفة النسوية، مثل الحركات، بل هي ترتبط بحرية التعبير، وتحتاج إلى مساحة لظهورها. فقبل عام ٢٠١١، لم يكن إنتاج المعرفة النسوية كبيراً، حيث وضع القمع والاستبداد الذي ميزتلك الفترة القيود على إنتاج جميع المعارف في البلاد. ويُعد إنتاج المعرفة النسوية جزءاً من عملية تعلم لفهم كيفية جعل الإنتاج نفسه نسوياً، وليس النتاج المعرفي فقط. وتتخذ الحركات النسوية وحركات حقوق النساء الآن خطوات من أجل المشاركة في هذه المسألة وتجربتها.

قالت إحدى المشاركات ، وهي رئيسة منظمة نسوية، «كانت منظمتنا والجماعات النسوية الأخرى تنتج المعرفة، لكننا لم نطلق عليها مصطلح انتاج المعرفة النسوية حتى وقت قريب» (من مقابلات المتابعة -١). يمكن القول إن استخدام المصطلح يُظهر كيفية إدراج بعض المجموعات النسوية إنتاج المعرفة النسوية في استراتيجيتها. وهو يعكس زيادة الوعي بضرورة إنتاج هذه المعرفة لتصحيح المعلومات وضمان وصول وجهات نظر النساء وأصواتهن للعلن.

وبدأت عملية إنتاج المعرفة النسوية من النسويات السوريات والمجموعات النسائية في التشكّل بعد بضع سنوات من اندلاع الثورة. واتخذت أشكالاً متعددة، على سبيل المثال لا الحصر، إنتاج الأبحاث والتقارير، والأدلة التدريبية، والكتيبات، والفيديوهات التعليمية. علاوة على ذلك، أنشأت عدة مجموعات نسوية مشاريع للتاريخ الشفوي منذ ٢٠١٦، لجمع وحفظ شهادات النساء السوريات، وتحويل الذاكرة إلى أساس تاريخي. ويُبيّن تحليل المخرجات هذه أن إنتاج المعرفة النسوية السورية مدفوع بالسياق ومتمحور حول المشكلة ومتعدد الاختصاصات.

وهناك الكثير من التطورات الجديرة بالذكر في عملية إنتاج المعرفة النسوية على مدى السنوات القليلة الماضية. إذ حدث تحول متعلق بالجمهور المستهدف. على سبيل المثال، ووفقاً لإحدى المشاركات :

> أشعر بحدوث تغيير في مقاربتنا. إذ كنا ننتج المعرفة للجهات الخارجية من قبل، بين عامي ٢٠١١-٢٠١٧، لتثقيفها حول السياق السوري، لكننا الآن ننتج المعرفة لأنفسنا (من مقابلات المتابعة -١).

ويوضح هذا تحولاً في الإدراك يتعلق بالجمهور الذي تُنتج المعرفة من أجله، ما يعكس إدراك الجماعات النسوية بالحاجة إلى إنتاج المعرفة. إذ يرمز إنتاج المعرفة إلى أداة تمكين، قادرة على التأثير على التغيير الاجتماعي والنقاشات العامة، والإسهام في توحيد وجهات النظر النسوية عند بناء سوريا المستقبلية. ويعد التمثيل الذي يمكن أن يوفره للحركات النسائية والنسوية وعضواتها من الأبعاد الأخرى لإنتاج المعرفة. وتساعد الاستفادة من هذه المعرفة الحركات النسائية والنسوية على إعادة سيطرة عضواتها على حياتهن. وهناك شعور مشترك بين المشاركات بفقدان السوريين للسيطرة على مصائرهم. ويبدو أن الحرب لن تنتهي قريباً، ولن يحدث تغيير سياسي في المستقبل المنظور، ولا هو بأيدي السوريين. ويوفر إنتاج المعرفة مساحة للتحليل والتفكير وتوثيق أصوات النساء. وهذا شكل من أشكال الصمود، ويرمز إلى إمكانية استعادة الفعالية وإحداث تغيير دائم.

وتُعد ملكية الإنتاج المعرفي عاملاً إضافياً وأولوية في السياق السوري. إذ يُعتبر إنتاج المعرفة النسوية أولوية بعض المجموعات النسوية، حيث تكون النساء السوريات منتجات للمعرفة، وليست مجرد موضوعها. ويُعد هذا التحول من كونها موضوعاً إلى منتجة أمراً مهماً، وقد سلطت عليه الضوء مجموعة من المشاركات . على سبيل المثال، تقول إحداهن:

أولويتنا هي أن تصبح النساء منتجات للمعرفة، لا مجرد مواضيع للدراسة. والمهم في الأمر هو أن النساء السوريات ينتجن المعرفة للنساء السوريات. وينبغي أن يتبع ذلك نقاشات حول هذه المعرفة (مجموعة التركيز ٢، أوروبا، المرحلة الثانية).

دراسة حالة: منظمة النساء الآن من أجل التنمية «العدالة الجندرية وإنتاج المعرفة النسوية»

يقدّم هذا المشروع الذي بدأ أواخر عام ٢٠١٨ مقاربة فريدة لإنتاج المعرفة النسوية. وهو يتطلب توفير مساحات ومنصات وأدوات نسوية حاسمة في مرحلة ما بعد الاستعمار للنساء والناشطات السوريات، بهدف ١) تمكينهن من طرح تحليلاتهن واستراتيجياتهن للصراع ومستقبل سوريا وتثبيت أقدامهن، ٢) توثيق وتسجيل مخاوف وتجارب واحتياجات وأفعال النساء والنسويات السوريات، ٣) دعم وتعزيز تنمية الأنشطة النسوية على المستوى الشعبي، فضلاً عن الأنشطة الأصلية والبديلة، التي تربط العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالعدالة الجندرية، ٤) وتطوير السبل لنشر الفكر النسوي السوري وإنتاج المعرفة ونشرها. ويجمع المشروع الناشطات السوريات من مختلف الفئات العمرية، ومن الخلفيات الأكاديمية وغير الأكاديمية على حد سواء، لمناقشة البيانات المجمعة من البحوث الميدانية والتفكير فيها وتحليلها بصورة مشتركة مع النساء السوريات. وقد صُمم البحث بحد ذاته بطريقة تحفّز المشاركات فيه على التحليل وتقديم وجهات نظرهن بدلاً من الإجابة على مجموعة من الأسئلة. في الواقع، تضع مقاربة المشروع الأصلية النساء والناشطات السوريات في مركز البحث باعتبارهن منتجات أساسيات للمعارف النسوية ومحللات للصراع في المحادثات المعنية.

التطور الشخصي والمهني والتشاركية بين المشاركات في الحركة النسائية والنسوية

رغم تنويه العديد من المشاركات إلى نقص الخبرة التي تؤمّن تنفيذاً أكثر تنظيماً لاستراتيجيات جماعاتهن، تحدثت مجموعة كبيرة منهن من مختلف المناطق الجغرافية عن نموهن الشخصي والمهني منذ عام ٢٠١١، فضلاً عن ناشطات سوريات أخريات. تقول إحداهن: تختلف الحال اليوم عما كانت عليه منذ سبع سنوات. إذ نضجت الناشطات السوريات كثيراً في معالجة قضايانا. وازداد الوعي والقدرة والخبرة.

وتقول ناشطة أخرى:

التقيتُ بالعديد من النساء من مدينة دوما على سبيل المثال. ولاحظت طريقة كلامهن سابقاً والآن. ثمة تطور هائل في مستوى إدراكهن ووعيهن ومشاركتهن ومطالبهن، وفي رؤيتهن لمستقبل سوريا ودور النساء فيه. أعتبر ذلك أمراً إيجابياً (ناشطة من أوروبا وأمريكا الشمالية ١٦:٥).

ومالت المشاركات إلى ذكر سببين لاكتساب هذه المهارات. يتمثل السبب الأول في فرص التدريب التي تحصلن عليها، سواء داخل مجموعاتهن في شكل بناء القدرات الداخلية، أو من خارج مجموعاتهن، إلى جانب ناشطات أخريات. ويتمثل السبب الثاني في التعليم الذي تحصلت عليه النساء من بعضهن البعض أثناء الأنشطة التي نسقتها جماعات نسائية ونسوية سورية أخرى أو نصيراتها، وكانت في الغالب منظمات نسوية دولية.

ويبدو أن توفير المساحات للتعبير عن المعارف والخبرات والآراء والرسائل وتبادلها حول قضايا معينة يُعتبر مقاربة التعلم الأكثر تأثيراً. وكانت الفترة التي أعقبت عام ٢٠١١ قد شهدت مرحلة جديدة من الحركات النسائية والنسوية، التي قادتها في كثير من الأحيان نساء ثوريات تشاركن في المظالم والتجارب والاهتمامات. وأدت الأرضية المشتركة لتجاربهن إلى خلق مساحة للتجمع والتعبئة والعمل سوياً. ونتيجة لتعرضهن للعديد من القيود على جهات مختلفة، أدركت الناشطات أهمية العمل في جماعات ومنح الثقة لبعضهن البعض، وإنشاء مساحات خاصة لتبادل الخبرات واستعادة حقوقهن في التنظيم السياسي. كما عزز إدراكهن لأهمية التعاون وبناء الروابط الجماعات النسائية والنسوية، وأدى إلى زيادة الحضور النسائي في المجالات السياسية والخدمية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. ويشير ذلك إلى حدوث عملية التعلم الأكثر فعالية عند التقاء الخبرات الشخصية، وإتاحة الجهات الفاعلة الحليفة للفرص،

وتوفير مساحات للتفاعل والتفكير والتعلم من الأقران. علاوة على ذلك، عملت الناشطات على زيادة الوعي بالصحة العقلية والراحة الشخصية. إذ أدى التعرض المستمر للأحداث الصادمة إلى ارتفاع في مستويات التوتر وظهور المشاكل النفسية. على سبيل المثال، (ناشطة من منطقة الجزيرة ٤١:٧) تصف شعورها «بالتأهب» الدائم، وهو ما يجعل الناس يعيشون في حالة مستمرة من الخوف. ولم يبدأ الناس بإدراك مدى تأثير تصعيد الصراع المسلح على حيواتهم إلا مؤخراً. وقالت المستجيبة نفسها إن المشاكل النفسية أصبحت واضحة ومقلقة منذ عام ٢٠١٨، رغم ظهور أعراضها عام ٢٠١٥. وتؤيد (ناشطة في أوروبا و أمريكا الشمالية ٨١:١٣) أهمية احترام المساحة الذهنية الصحية، لكنها تؤكد صلته بالاستقرار الاقتصادي، قائلة: «إحدى الأمور التي قد تساعد على توفير الراحة الذهنية هي عدم القلق من الاضطرار إلى ترك عملي، أو حصولي على عمل يمكّنني من إعالة أسرتي».

وتُبيّن هذه التقارير زيادة في الوعي ليس فقط بضرورة معالجة آثار الصدمات النفسية، بل بالروابط بين الصحة الذهنية والسياق الاجتماعي السياسي الأوسع أيضاً، فضلاً عن الوضوح باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه المسألة.

وفي حين يناقش هذا القسم الأثر الهام للحركات النسائية والنسوية على تطور عضواتها ، فعلى القدر نفسه من الأهمية إدراك أن نقل المهارات بين الناشطات السوريات لم يحدث في إطار العمل الجماعي للحركات وحسب، بل ونتيجة له. كما حدث بشكل عضوي أيضاً، حيث ساهمت أعمال الناشطات الفردية بصورة كبيرة في الإنجازات الشاملة وتنمية الحركات. في الواقع، يجب تقدير الأفعال الفردية هذه بأنها أساسية في الحركات النسائية والنسوية، ولا يمكن فهمها على أنها مجرد صياغات للجماعات النسائية والنسوية، بل تشمل أيضاً الأفراد وأعمالهم. وعلى حد تعبير إحدى المشاركات :

> توجهت مجموعة من الناشطات في لبنان إلى مخيمات اللاجئين، بمبادرة منهن، وقدّمن ورشات عمل وجلسات حوار لزيادة الوعي. نعم، إنها عملية منظمة ومستمرة ومستدامة، ولكننا رأينا أثر تلك المبادرة (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٦:٥).

ختاماً، يمكننا فهم الحركات النسائية والنسوية في سوريا وأثرها بصورة أدق حين نضمن العمل غير المؤسساتي واللامركزي.

توسيع المشاركة على الصعيدين المحلي والمجتمعي

أشارت المشاركات إلى أن إقامة الحركات النسائية والنسوية لعلاقات مع المجتمعات التي تنشط فيها، لا سيما داخل سوريا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وفي لبنان، قد مهّدت الطريق لمزيد من القبول والدعم المجتمعيين للعمل الذي تقوم به. وتُعتبر إقامة العلاقات مع المجتمعات، أو الحفاظ عليها، هدفاً للحركات النسائية والنسوية على النحو التالي: «إدراكاً منها بأن عملها يمثل أداة لا غنى عنها للتغيير السياسي والاجتماعي، تبنّت المنظمات النسائية والنسوية عدداً من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات. وقد يكون أهمها إقامة وتعزيز العلاقات مع المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، بغية تأسيس نظام دعم اجتماعي وبيئة مؤيدة».

فالاستراتيجيات والمقاربات التي تنتهجها الحركات النسائية والنسوية تمكنها من مواجهة التحديات والتغلب عليها على الصعيد المجتمعي، لا سيما عند تقاطع بنية النظام الأبوي وما يرتبط بها من تداعيات أمنية.

تصف إحدى المشاركات التغيير التي شهدته، والذي نسبته إلى زيادة ثقة المجتمع وتقبله أو تطبيعه:

> نحن قادرات على رؤية الاختلاف في مستوى المشاركة. فقبل سنوات، كان علينا إقناع النساء بحضور ورشات العمل. كما كان علينا إقناع أزواجهن. وكان ذلك عملاً في غاية الصعوبة. أما الآن، خفّت حدة المقاومة، بسبب الثقة وكثرة المراكز والجمعيات النسائية. إذ اعتاد الناس عليها.

وقد لا تكون إقامة علاقات جيدة مع المجتمعات التي تعمل فيها المنظمات النسائية والنسوية مدفوعة بصورة مباشرة بهدف تعزيز نفوذ النساء أو الأدوار القيادية لهن في هذه المجتمعات. مع ذلك، يمكن اعتبار ذلك نتيجة ثانوية لهذا التطور، على اعتبار أن مبادرات الحركات النسائية والنسوية تميل إلى إدارة النساء لها، وتستهدف النساء (ليس بصورة حصرية بالضرورة)، وتهدف إلى تمكينهن.

سياسة التأثير وجماعات الضغط

لدى مناقشة المشاركة السياسية للنساء على جميع المستويات، ذكرت العديد من المشاركات من مناطق جغرافية متعددة تأثيرات وإنجازات المناصرة النسائية الجماعية والفردية وجهود الضغط المبذولة في السنوات الأخيرة. في الواقع، رغم التقدم الهامشي الذي أُحرز منذ وصول النساء إلى هيئات صنع القرار، قالت عدة مشاركات إن أفعال المناصرة هذه بدأت تؤتي ثمارها، وأدت إلى تغيير في النقاش الدائر حول المشاركة السياسية على جميع المستويات. ويتجلى ذلك في نواح عديدة، فهو يظهر أولاً داخل الهيئات السياسية القائمة.

وفقاً للمشاركات ، كان تأثير عمل المجموعات النسائية على مشاركة النساء وتواجدهن في أماكن صنع القرار ملحوظاً، وكان حراك المجموعات النسائية والنسوية عاملاً رئيسياً في انطلاقة هذه العملية. تصف (ناشطة في مجموعة التركيز في سوريا ٨٦:١) تأثيرات العمل النسوي على النحو التالي:

> بصورة عامة، تطلب العمل النسوي تواجد النساء في جميع المستويات، مثل المجالس المحلية والمنظمات. وهذه خطوة نحو الأمام (ناشطة في مجموعة التركيز في سوريا ٨٦:١).

ووفقاً للعديد من المشاركات من مختلف المناطق الجغرافية، أصبحت النساء الآن أكثر استعداداً لشغل مناصب صنع القرار من ذي قبل، لا سيما في السنوات الأخيرة. وتؤكد على ذلك (ناشطة في مجموعة التركيز في سوريا ٣٦:٥)، إذ تقول:

بدأت النساء بالتفكير في القيام بأدوار جديدة، مثل مناصب صنع القرار والترشح للمكتب الانتخابي وإدارات المجالس المحلية. ولا أقول إن النساء لم يعملن في المجالس أو اللجان المحلية أو في جهود التنسيق أبداً. لكن أدوار النساء كانت محدودة للغاية. وفي عام ٢٠١٨، بدأت النساء في المطالبة بالعمل في مناصب محددة. وأعتقد أن النشاط تطور من عمل النساء إلى عمل النسويات (ناشطة في مجموعة التركيز في سوريا ٣٦:٥).

وأشارت مستجيبات أخريات إلى حقيقة عزوف العديد من النساء، وإن كنّ ناشطات سياسياً، عن شغل مناصب في هيئات سياسية، كالائتلاف الوطني السوري على سبيل المثال. ويُعزى ذلك إلى أسباب عديدة. يتمثل السبب الأول في أن هياكل هذه الهيئات أبوية ويسيطر عليها الرجال، ويُعتقد أن تدني المشاركة النسائية الحالية في هذه الهيئات يثني الأخريات عن الانضمام إليها، بسبب انخفاض احتمالية التضامن، وفقاً لما قالته المشاركات . ويتمثل السبب الثاني في فقدان ثقة الناشطات في هذه الهيئات، شأنهن بذلك شأن الشعب السوري بصورة عامة، وخشيتهن أن يشكل انضمامهن «انتحاراً سياسياً» لهن. تصف بعض المشاركات اللاتي شغلن مناصب داخل هذه الهيئات التحديات الكثيرة التي واجهتهن، من العمل في بيئة يسيطر عليها الذكور وتأثيرهن السطحي والهامشي، إلى انعدام مصداقيتهن أمام المواطنين.

تقول إحدى المشاركات التي شغلت منصباً رفيعاً في الائتلاف الوطني السوري:

> في عام ٢٠١٦، وبعد عامين من العمل والصراع والضغط، تمكنا من زيادة نسبة النساء المشاركات في الائتلاف من ٢ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة. وبالنسبة لي، كنتُ أضع هذه المسألة على جدول أعمال كل اجتماع في الائتلاف (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٢:١٥).

وتقول مشاركة أخرى، «تمكنا، نحن النساء السوريات، من زيادة المشاركة النسائية في الأروقة السياسية أو في أروقة المفاوضات حتى وصلت إلى ١٥ بالمئة على الأقل» (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٦:١٣).

كما ذُكرت حملة مناصرة محلية بوصفها مثالاً ناجحاً لدعم المشاركة السياسية للنساء:

> «عملتُ في حملة مناصرة عام ٢٠١٧، هدفت إلى تمكين النساء من التصويت لانتخابهن لعضوية المجلس المحلي. وأسفرت الحملة عن ترشح ١٥ امرأة للانتخابات وفوزهن بتسعة مقاعد» (ناشطة في تركيا ١٧:١٥).

وهناك آراء متضاربة بين الحركات النسائية والنسوية حول النسبة المئوية للمشاركة النسائية في الهيئات السياسية، أو ما هي النسبة التي ينبغي المطالبة بها في المفاوضات. ترى بعض الناشطات المطالبة بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة حتى يحصلن على ٣٠ بالمئة، حيث يخشين الحصول على نصف النسبة المطلوبة إن طلبن نسبة ٣٠ بالمئة. في حين توافق الأغلبية داخل الحركات النسائية والنسوية على أن تركز جهود المناصرة على نسبة ٣٠ بالمئة لمشاركة النساء.

غير أن التأثير على صنع السياسات لم يقتصر على المشاركة النسائية في الحياة السياسية وعملية صنع القرار. تقول إحدى الناشطات في الحركة السياسية النسوية السورية:

> ما تزال المشاركة السياسية للنساء بعيدة عن المستوى المنشود. فتمثيل النساء في الهيئات السياسية أقل بكثير من ٣٠ بالمئة. مع ذلك، فإن آراء الحركة السياسية النسوية السورية حول مواضيع محددة مطلوبة الآن على المستويين الدولي والوطني. وهذا أمر في غاية الإيجابية، ويجب البناء عليه (مجموعة التركيز ٤ في تركيا ٣١:٣١).

وقد لاحظت عدة مشاركات أثر إجراءات الحركة السياسية النسوية السورية على المستوى العالمي، وأشرن إلى إجراء مزيد من المشاورات مع الجماعات النسائية والنسوية في الوقت الراهن حول عدة قضايا متعلقة بالعملية السياسية. ورغم أن إجراء المشاورات مع الجماعات النسائية والنسوية أبعد ما يكون عن إدماج النساء في العملية السياسية بصورة عادلة ومتساوية، بيد أنه خطوة، وإن كانت صغيرة، نحو التغيير المنشود. «إذ أصبحت أصوات النساء السوريات صادحة، ولم يعُد تجاهلها ممكناً».

ومن الأمثلة الحديثة على تأثير جهود المناصرة التي تبذلها الناشطات والنسويات السوريات منظمة «طريق سوريا إلى العدالة»، وهي ائتلاف من المنظمات النسوية والنسائية ومنظمات حقوق الإنسان، اجتمعت لدعم سبع ناجيات بتقديم أول شكوى جنائية إلى المدعي العام الألماني، ودعت إلى مقاضاة الجرائم الجنسية والجنسانية في المعتقلات السورية. ورُفعت الدعوى في حزيران ٢٠٢٠، إيذاناً بانطلاق حملة منظمة طريق سوريا إلى العدالة. في ذلك الوقت، كانت محاكمة اثنين من مسؤولي النظام السابق جارية في مدينة كوبلنز بألمانيا منذ سنة تقريباً أُدين أحد المتهمين، إياد الغريب، بالمساعدة في جرائم ضد الإنسانية، ولم يُبَتْ في أمر المتهم الثاني، أنور رسلان، حتى الآن. ويتمثل الإنجاز الرئيسي للمحاكمة في قيام محكمة كوبلنز الإقليمية العليا بتحديث التهم الموجهة إلى رسلان، واعتبار حوادث العنف الجنسي جرائم ضد الإنسانية، كجزء من الهجمات المتعمدة والممنهجة على المدنيين السوريين، لا باعتبارها حالات فردية بموجب القانون الجنائي الألماني. لذلك، اعتُبر العنف الجنسي سلاحاً استخدمته أجهزة الاستخبارات السورية كوسيلة لإساءة معاملة أفراد المجتمع المدني، وقد أُتيحت للشهود فرصاً للتنديد علناً بالانتهاكات والأعمال الوحشية المنتشرة في سوريا، وزيادة الوعي بضرورة السعي إلى تحقيق العدالة للشعب السوري. بالإضافة إلى هذا المثال، تشكّلت في السنوات الأخيرة مجموعة من مجموعات الضغط للدفاع عن قضايا المعتقلين والمفقودين، لكنها لم تلق التقدير المناسب على الصعيد الدولي. قالت إحدى المستجيبات في معرض مناقشة تطورات وإنجازات هذه الحملات:

> لم تكن قضية المعتقلين مطروحة على الطاولة حتى وقت قريب. ويرجع الفضل في ذلك إلى العمل الذي قام به المجتمع المدني وقليل من النساء في هيئة التفاوض السورية (ناشطة في لبنان ٤٠:١١)

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التأثير على السياسات المتعلقة بالقضايا السياسية، مثل قضية المعتقلين والمفقودين، فضلاً عن الشكوى المقدمة في ألمانيا، لا يمكن عزوه فقط إلى جهود الحركات النسائية والنسوية. بل كان نتيجة لعمل مختلف المنظمات الحقوقية الجماعي وجماعات الضحايا وغيرها من الجمعيات الأسرية. لقد أجرينا مقابلات مع بعض الناشطات اللاتي يقدن هذه الجهود في هذا البحث، وأعربن عن أن عملهن في هذا المجال جزء من أجندتهن النسوية.

كما أشارت بعض المشاركات ، لا سيما المقيمات في البلدان المجاورة وفي أوروبا، إلى أن التحالف الذي أنشئ مع الحركات النسوية والمنظمات النسوية الدولية للدفاع عن قضايا معينة باعتباره تطوراً هاماً. وشملت الأمثلة على التعاون الناجح العمل الذي ركز على تعميم المفاهيم الجندرية في الدستور، وتطوير أوراق المناصرة المشتركة، والضغط على صناع القرار، وعلى حملات أخرى.

سواء اعتبرنا تأثير الحركات النسائية والنسوية على السياسة كبيراً أم لا، فقد أظهرت المشاركات بالمقابلات عزمهن على الاستمرار ورفض الاستسلام. وكن مدركات لاستمرار نضالهن رغم الطريق الطويلة التي تنتظرهن. وعلى حد تعبير إحدى المشاركات المقيمات في تركيا:

> إن النساء هن من يفرضن وجودهن رغماً عن الجميع، ورغم أنف المجتمع الدولي الذي يحاول وضعهن دائماً للعب أدوار سطحية لا قيمة لها أو في لجان عقيمة. لكنهن يفرضن حضورهن بطريقة حقيقية، ليكنّ متواجدات وناشطات لأن هذا هو دورهن في الواقع. وقد تغير سلوك العديد من المنظمات بسبب الضغط (ناشطة في تركيا ٢٠:٨٦).

في الختام، أوضح هذا القسم كيفية إطلاق العديد من المبادرات من المجموعات النسائية والنسوية على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وأهمية المكاسب التي حققتها جهود الحركات النسوية والناشطات، حتى وإن كانت متواضعة. إذ يحقق النضال الفردي والجماعي المستمر مبتغاه في إحداث تغييرات إيجابية في مناطق مختلفة، مثل زيادة المشاركة النسائية والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والسعي إلى تحمّل المسؤولين مسؤولياتهم. وتؤمن المستجيبات بضرورة الصبر والتحمل، فبهما سيُبنى على هذه المكاسب وتُمهّد الطريق لإحداث تغييرات أكثر صلابة واستمرارية.

الجزء الرابع: التحديات الرئيسية التي تواجه الاستفادة القصوى من الحركة

كانت التغييرات الهيكلية التي شهدتها الحركات النسائية والنسوية المتعلقة باعتبارها حركات شعبية من بين الموضوعات الرئيسية للمناقشة حول الروابط بين الآليات الدولية والمحلية المحيطة بالحركات الاجتماعية. ويختلف تعريف مصطلح «شعبية» بين الحركات داخل سوريا وخارجها. ففي حين تقول الناشطات المقيمات داخل سوريا إنها على تماس أكبر بالحقائق على الأرض في قراهن وبلداتهن ومدنهن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة اعتبارها أكثر شعبية. فالمنظمة الشعبية تنطوي أيضاً على قدرتها على زيادة القدرة الهيكلية المحلية، بمعنى تأسيس الاستقلالية، كما تنطوي على قدرتها على تعبئة النساء المحليات. علاوة على ذلك، تنطوي المنظمات الشعبية خارج سوريا على قدرتها على تأسيس شبكات هيكلية مع الناشطات النسويات المحليات وناشطات الحركة النسائية في الدول الموجودة فيها. لكن هذه الشبكات الهيكلية محدودة للغاية، لا سيما في البلدان المجاورة لسوريا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الآليات السياسية المحلية في هذه البلدان.

ومن الآليات الهيكلية الهامة الأخرى المتعلقة بالنقاشات حول النشاط الشعبي في مواجهة السياسات والمطالب الهيكلية من الجهات المانحة الدولية كان النقاش حول ما يُسمى بـ«التنظيم غير الحكومي» للحركات الاجتماعية. إذ شهدت ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي عملية «تنظيم غير حكومي» (جاد، ٢٠١٤) لحركة النساء العربيات، والتي مثّلت «عودة إلى تأطير حقوق النساء وفق الخطابات العالمية الليبرالية»، ما أجبر النسويات العربيات على تعديل تعريفهن للمساواة بين الجنسين ليتلاءم مع الافتراضات العالمية الليبرالية ويتجانس مع الخطابات الجندرية التي تروج لها المؤسسات المانحة الرئيسية. وعلى حد تعبير سالم، «إنها ليست مسألة سيطرة الغرب عن طريق المنظمات غير الحكومية، بل كيف تملي النيوليبرالية أجندات التنمية» (سالم ٢٠١٧: ٦٠٥). وقد أدى التأثير النيوليبرالي هذا إلى وقف تسييس الحركات الاجتماعية (سالم، ٢٠١٧). وفي السياق السوري، «للتنظيم غير الحكومي» أثران أساسيان:

١. انخفاض تقبل المانحين للمخاطرة، ما يعني تحويل معظم الموارد إلى المنظمات غير الحكومية ذات الهياكل الإدارية القوية والحسابات في المصارف الأجنبية والمعايير الغربية لنظم المحاسبة، والتي بإمكانها تحمل المخاطر المالية.

٢. تعذر الوصول إلى وسائل التمويل بسبب اللغة والتنقل والمصطلحات التقنية.

ولدى الحركات النسائية الشعبية داخل سوريا الدعم المالي الأقل، في حين تحصل المنظمات الأكثر تنظيماً، والتي يتواجد معظمها في دول الشتات، على تمويل دولي. ويرجع ذلك إلى عدم استعداد مجتمع المانحين للمجازفة من أجل حقوق النساء، وتوجيه معظم تمويله إلى وعبر المنظمات التي لديها حسابات مصرفية آمنة في التجمعات الغربية. ويساهم ذلك في خلق هرمية بين المجموعات داخل الحركات النسائية والنسوية، بسبب اختلاف مستويات الموارد المالية والتقنية والتنظيمية المتاحة للمجموعات المختلفة. ويفرض هذا التفاوت بدوره على المزيد من المجموعات الشعبية التحوّل إلى منظمات غير حكومية بغية الحصول على التمويل لمواصلة عملياتها.

وبينما انتقدت بعض الناشطات الحركات على تحوّلها إلى منظمات غير حكومية، بمعنى أنها لم تعد تستمد إمكانات نشاطها من النشاط السياسي القاعدي في الشارع، ربطت أخريات تسليح الثورة بالتهجير القسري لكثير من النشطاء إلى خارج سوريا. ومع تزايد العنف من جانب النظام، فضلاً عن تسليح الثورة، بدأت الناشطات المدنيات بتنظيم أنفسهن في مؤسسات المجتمع المدني، بما أنها كانت المساحة العامة الوحيدة التي مكنتهن من مواصلة نشاطهن فيها. ولكن أثناء الحديث عن أصل أعمالهن ، استذكرت مجموعة كبيرة من المشاركات أولى أيام الثورة والمظاهرات في الشوارع. فبعد إجبارهن على فض المظاهرات، لم يبقَ أمامهن سوى الانضمام إلى المنظمات التي كانت تكافح للحصول على الموارد المالية، ما أدى إلى ظهور مصطلح «التنظيم غير الحكومي» في السياق السوري. وفي حين ذكرت بعض المشاركات حركات تجمع النساء اللواتي يعملن بأجر أو بدون أجر في المنظمات النسائية، أشارت أخريات إلى الفجوة المالية بين الناشطات على مختلف مستويات المنظمات، وكذلك بين الناشطات في المنظمات المختلفة داخل سوريا وخارجها.

وترى أخريات أن تحول الحركات إلى منظمات غير حكومية يقدّم خدمات إنسانية قصيرة الأجل وينفذ أنشطة تعزز أدوار الجنسين التقليدية كجزء من برامج المانحين الدوليين. بعبارة أخرى، إذا بقي الوضع السياسي والاجتماعي الراهن لتَسهُل إدارة الأزمة الحالية، بدلاً من إنهائها، في حين تهدف الحركة إلى التغيير السياسي والاجتماعي عبر التعبئة الشعبية. مع ذلك، تضع الناشطات المحليات استراتيجيات وأدوات هذا التغيير، بدل فرضها من الوكالات والجهات المانحة الدولية. كما ينطوي التنظيم غير الحكومي على زيادة في التراتبية الهرمية الداخلية والبيروقراطية، في حين لا وجود للهرمية الداخلية في الحركة الشعبية، كما أنها تمثل تبادلاً مفتوحاً للخبرات والمعارف.

ندرة التمويل في مسرح تحويل الحركات إلى منظمات غير حكومية

إقران الأقوال بالأفعال-التمويل

تحدثت الناشطات في المقابلات عن أثر شحّ التمويل على الإمكانات طويلة الأمد لجهود النساء وتأثيراتها السياسية. ووفقاً (لناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٣٠:١٣)، يبقى تأثير النساء ضئيلاً «حتى لو كن أكثر الناس التزاماً، وأكثرهم إنتاجية وحماساً في الحركة النسوية، إن لم يكن هناك تمويل، ودعم سياسي بطبيعة الحال». وأضافت، «السبيل للدعم السياسي هو التمويل». كما يلعب الحصول على التمويل دوراً هاماً في إنتاج ونشر المعرفة. «إنتاج المعرفة معركة بحد ذاتها. نحاول الحفاظ على إيصال صوتنا، لكن قلة التمويل كافية لإسكاتنا. فنحن منظمة صغيرة، ولا يُقارن التمويل الذي يصلنا بالتمويل المتاح في مناطق النظام» (مجموعة التركيز ٤ في تركيا ٦٨).

ويُعتبر الحصول على التمويل قضية نسوية، حيث يبدو أن المنظمات النسائية خاصة تواجه تحديات هائلة في الحفاظ على الأموال الضئيلة والثمينة التي تمتلكها. كما تعزز ندرة فرص التمويل المنافسة بين الجماعات. وفي حين يمكن اعتبار المنافسة أحياناً بناءة، كما تعتقد (ناشطة في تركيا ٥٩:١٦)، إلا أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى ضعف التنسيق بين الجماعات، الأمر الذي يعيق تحقيق أهداف الحركات. فحين تكون الموارد نادرة، تقل قدرة المجموعات النسائية والنسوية الناشطة على مشاركتها مع الآخرين في الحركة. وتعتقد إحدى المشارِكات في المقابلات أن سياسات ومعايير التمويل الحالية أوجدت تراتبية هرمية بين الناشطات، حيث يتفوق بعضهن على الأخريات في الحصول على الموارد والمنح (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ٣٠:١). كما تظهر الانقسامات بين الناشطات السوريات المنتميات إلى المنظمات المانحة ذات الأجندات والسياسات المختلفة (تركيا ١٠٨:٢٠). وقد عبّرت إحدى المشاركات عن هذا الأمر على النحو التالي:

> هناك دعم في بعض المناطق، ويندر هذا الدعم أو ينعدم في مناطق أخرى، لأسباب قد تتعلق بالأجندة السياسية للمانحين أو الدول، ما يسبب شرخاً في المجتمع بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٧٤:٩).

أثر تصميم وسائل التمويل

كما ذكرت (مجموعة التركيز ١ في سوريا ٤٦)، تتمثل إحدى عواقب التصميم التنازلي (من القمة إلى أدنى) لأولويات التمويل وتنفيذ المشاريع التي لا تتناسب مع الاحتياجات على الصعيد المجتمعي في «خلق التوتر وانعدام الثقة بين المجموعات النسوية والمجتمعات المحلية التي تعمل معها». تماشياً مع ذلك، شدّدت العديد من الناشطات على أهمية نقل المعرفة المحلية المتعلقة باحتياجات النساء ضمن أي سياق اجتماعي وسياسي إلى المجتمع الدولي: «ينبغي أن تكون الحركة النسائية واعية للاحتياجات المحلية، حتى تتمكن من نقلها إلى الرأي العام الدولي بصورة واضحة وعلمية ومنهجية» (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٤٤:١٤). ورغم ادعاء المنظمات الدولية بسعيها إلى التغيير عن طريق الحصول على المعلومات والآراء من النساء، تعتبر العديد من النساء أن التغيير الحقيقي يأتي من تمكين النساء المحليات من تصميم وقيادة المشاريع والبرامج التي تهمهن (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٨٤:١٣). على حد تعبير إحدى الناشطات، «ينبغي عليها الاعتماد على ذاتها أكثر، ويتطلب هذا النوع من العمل جماعات شعبية تحمل مثل هذه الأفكار والقيم» (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ٣٩:٢).

نتيجة لذلك، يُعد ميل المانحين إلى الاهتمام بالمنظمات وعملها، بدل الحركات، جزءاً من المشكلة، وفقاً (لناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١٠١:٢)، وبالتالي، يتحدد دعمهم تبعاً لاهتماماتهم في لحظة تاريخية محددة. كما يبدو أن المجموعات النسائية تفتقر إلى المهارات المطلوبة لحشد طاقاتها والتواصل مع المنظمات المانحة، ما يؤكد على ضرورة الدعم التنظيمي الفني المطلوب، وهو ما يتجاهله المانحون بصورة مستمرة (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٨٨:١٠)، حتى تناسب المشاريع الممولة من المجتمع الدولي الاحتياجات المحلية، بدلاً من مجرد ملء أجندات المنظمات. ولتحقيق هذه الأولوية، ينبغي أن تستند المشاريع إلى المعرفة التي أنتجها السكان المحليون ذوي الدراية الجيدة بالآليات المحلية. ومن الضروري أيضاً أن تتمكن النسويات من إيصال سياساتهن وقيمهن ومطالبهن بصورة واضحة إلى النساء اللاتي يستهدفن تغيير حياتهن. بعبارة أخرى، ينبغي إعطاء الأولوية للنساء المحليات في تحديد المشاريع واللغة التي ستُطرح فيها هذه المشاريع ضمن سياق معين، كما هو مبين في الاقتباس التالي:

> أجد مشكلة أخرى، وهي أن المشاريع تبدو مستوردة بالكامل من الخارج، وليست مفصلة إطلاقاً على معايير المجتمع السوري، وهذا سبب المشكلة في بعض الأحيان. إذ طُرحت في كثير من الأحيان مشاريع لا تلائم المجتمع الريفي بأي حال من الأحوال. لكن ذلك يتناسب مع أجندة المنظمة، أو أجندة الممولين، وهذا ما يخلق المشكلة. حتى أن الحركات النسائية تستخدم مفردات لغوية لا يفهمها العامة» (ناشطة في مناطق سيطرة النظام ٢٠:٣).

وضع جدول الأعمال وتوفير الموارد

تشكل ندرة الأموال المخصصة لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين[٢] ضرراً مباشراً على قدرة الجهات الفاعلة في حقوق النساء في وضع جدول أعمالها واستدامته، مع الضغط المستمر لإعادة تعديل المشاريع لتحسين فرص الحصول على التمويل.

وبالمقارنة مع المنظمات الأخرى في مشهد المجتمع المدني السوري الأوسع، تكافح الناشطات بصورة ملحوظة للحصول على التمويل. وكما تشير المشاركات ، ثمة تحديات متعددة في الحصول على التمويل المناسب أو توجيهه نحو الأغراض المنشودة:

> هناك مجموعات صغيرة تقوم بعمل رائع، لكنها محجوبة عن الجهات الفاعلة الدولية. لذلك، ينتهي الدعم عند المنظمات التي يُتاح لها الوصول إلى المانحين، ويقودها ويسيطر عليها الرجال عادة. ويلعب المشاهير من الرجال، سواء كانوا مثقفين أو سياسيين، دوراً هاماً في تأمين التمويل (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٩٣:٢).

تصف (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٨٣:٧) عدم اهتمام المانحين بقطاع التعليم في الرقة، رغم وجود أكثر من ٧٢ منظمة تعمل في جميع القطاعات، باستثناء قطاع التعليم، ما يسلط الضوء على الثغرات الموجودة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تصف (ناشطة في مجموعة التركيز٣ في منطقة الجزيرة ٦) المشاريع الممولة في منطقة الجزيرة بأنها مكررة وعديمة النفع، وليس لها تأثير جوهري في المجتمع.

الحصول على موارد التمويل والتحكم فيها ضمن مجموعة من التحديات

لا تستوفي معظم المجموعات النسائية في الواقع معايير التمويل، لأن هذه الأخيرة تفضّل المجموعات المسجلة والراسخة وذات الحسابات المصرفية، مع سجل مقبول من التمويلات السابقة ودليل على نشاطها. وحتى المجموعات المستوفية لجميع المتطلبات القانونية، مثل تسجيلها وحصولها على تصاريح العمل بالإضافة إلى وجود سجل حافل بتلقي التمويل في الماضي، على وشك أن تتعرض للتهديد الوجودي، مثل العديد من مجموعات المجتمع المدني الأخرى، حيث بدأ الاهتمام الدولي في سوريا، وبالتالي التمويل الدولي، في الانخفاض. تصف (ناشطة في منطقة الجزيرة ١٣:٩) حال المنظمات السورية في لبنان بأنها ضعيفة، حيث أصبح تمويل حتى الأنشطة الصغيرة صعب المنال. تقول: «كان لدينا ثمانية مراكز في لبنان، وأصبحت الآن ستة فقط». وفي بعض الحالات، انسحبت منظمات مانحة على حين غرة دون سابق إنذار، ما تسبب في حدوث «هوة كبيرة»، على حد تعبير (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٧٤:٩). ووجدت الناشطات أنفسهن يتكبدن تكاليف إضافية للحفاظ على عملهن، وهو أمر غير ممكن

٢ OECD DAC Network on Gender Equality (GENDERNET 2021)
https://www.oecd.org/development/gender-development/Development-finance-for-gender-equality-2021.pdf

دائماً. على سبيل المثال، تقول (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٧:١٢):

> إن كان لديك المال، تكون قادراً على التنقل، فقد أصبحت الأوضاع المعيشة صعبة وتكاليف أجرة التكسي باهظة. حيث يطلب سائق التكسي مبلغ ٤ آلاف ليرة سورية للذهاب إلى مخيم حاس و٤ آلاف للعودة منه. وهذا مكلف، لذلك يتم التنسيق حالياً عبر تطبيق الواتس أب (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٣٧:١٢).

وتقل احتمالية تسجيل المجموعات النسائية، بسبب شبكاتها الصغيرة ووصولها الضعيف إلى الجهات الخارجية، وغالباً ما ينتهي الأمر بها إلى العمل في الخفاء لتجنب الصراع مع المجتمع والاضطهاد من السلطات المحلية. وتقول ناشطة مقيمة في مناطق النظام: هناك مشكلة التسجيل، والعقوبات المفروضة على النظام. لا يمكننا العمل دون تصريح (ناشطة في مناطق النظام ١٠٨:٢).

وتقول مشاركة أخرى:

> لا يُسمح في لبنان، حيث يعيش ١,٥ مليون لاجئ سوري، بتأسيس منظمات تعمل معهم ولأجلهم. وتُعتبر العقبات القانونية أكبر الحواجز التي تواجهنا. فإن تمت إزالة هذه العقبات ستكون الحال أسهل برأيي، وستحترم المنظمات النسائية العاملة في لبنان القوانين نفسها المطبقة على المنظمات اللبنانية (ناشطة في مناطق النظام ٢٥:٦).

وتشمل العوامل الأخرى التي تسهم في عدم الحصول على التمويل، وفقاً لبعض المشاركات ، القيود المفروضة من المجتمعات والسلطات وسياسات التمويل المحلية، والتي تعيق حصول النساء على الموارد المالية والدعم الاجتماعي والمهارات والخبرات.

توزيع التمويل كمحرك للتوترات وإغلاق المساحة المدنية

ومن المسائل الإضافية التي تندرج تحت مظلة التمويل هو توزيعه. فهناك تصور عام لدى المشاركات داخل سوريا بأن الأموال تُوزّع بصورة غير متناسبة. فقد أُهملت الجماعات النسائية في أجزاء من الشمال الشرقي لسوريا، مثل مدينة القامشلي، في حين تضررت جماعات نسائية أخرى في مدينة إدلب بسبب العقوبات المفروضة وغيرها من العوامل السياسية. وقد احتجت الناشطات السوريات على خفض تمويل المجموعات النسائية في المناطق الخاضعة لجبهة تحرير الشام (النصرة سابقاً). على سبيل المثال، تصف (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٥:١) آثار خفض التمويل على مكافحة الإرهاب على النحو التالي:

> يزيد خفض قيمة التمويل من تعميم الإرهاب. فالنساء هن نقطة الانطلاق في مكافحة الإرهاب على الأراضي السورية (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٥:١).

وكذلك أشارت المشاركات إلى ميل الدعم الدولي إلى التركيز على النساء الضالعات في السياسات والقادرات على الوصول إلى المنابر الدولية. ورغم أن ذلك قد يكون مربحاً من حيث الموارد (أموال وجهد ووقت أقل)، غير أنه يبقي الغالبية العظمى من النساء، لا سيما الناشطات الشابات والناشطات داخل سوريا، غير مستعدات للمشاركة الفعالة في الساحة العامة، ويخلق حلقة مفرغة من التهميش السياسي، كما رأينا في مسائل أخرى في سوريا أيضاً. وتوضح ناشطة مقيمة في غازي عنتاب تهميش الناشطات الشابات اللاتي تطور وعيهن ونشاطهن السياسي في سنوات الثورة، تقول:

> لا أحد يعمل مع جيل الثورة، فنحن لسنا إلا ثلة صغيرة من النساء في غازي عنتاب وإسطنبول. نعرف وندعو بعضنا البعض. وهذا لا يشمل الطيف الأوسع (ناشطة في مجموعة التركيز في غازي عنتاب: ٤٨).

الاستدامة

ذكرت عدة ناشطات أنه مع تركيز القسم الأعظم من الدعم الدولي على الحفاظ على عتبة البقاء والذي يُقدّم عبر الإغاثة المباشرة في حالات الطوارئ والمشاريع الصغيرة وقصيرة الأجل، لم يُمنح اهتمام كبير لإحراز تأثير طويل الأجل ومستدام.

فحين تُعطى المنحة، عادة ما تكون مشروطة وترتكز على المشاريع والأنشطة التي تحقق نتائج لحظية، وتكون دورية في الأجل القريب، ومتقلبة، وتفتقر إلى المتابعة. وقالت إحدى الناشطات في مجموعة التركيز في منطقة الجزيرة إن التمويل كان «غير مستدام»، وأضافت «أطول مشروع يستغرق من ٣ إلى ٦ شهور» (مجموعة التركيز في منطقة الجزيرة ٧٩). إذ يحول التمويل قصير الأجل دون وضع المجموعات النسائية استراتيجية واضحة على المدى البعيد. كما اعتبرت المشاركات توقعات هذه المشاريع غير واقعية، مثل مكافحة التحيز الجندري الهيكلي وتغيير حياة النساء في غضون عدة أشهر. وفي بعض الحالات، شهدت المجموعات النسائية سحباً مفاجئاً للموارد دون إعطائها تفسيراً أو دعماً لكيفية المضي قدماً.

تقول إحدى المشاركات ، «هناك دعم لا بأس به للنساء في سوريا متعلق بالمسائل الاقتصادية، عبر ورشات العمل. لكنني ما زلت أعتقد أنها علاج طارئ. فهي دورية أو مؤقتة، ولا تبني كثيراً للمستقبل» (ناشطة في مناطق النظام ٨٧:١).

ثانياً، أصبح التمويل مسيساً من حيث مجال الدعم والوصول والتوقيت والكمية، وفقاً لأقوال (ناشطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ٧٠:٤). وتؤكد (ناشطة في منطقة الجزيرة ٨١:٨) على ذلك، وتُبرز ميول المنظمات المانحة إلى التركيز على توجيه طاقتها وجهودها على مسألة محددة في كل مرة، أي أن معظم الأموال المخصصة للمشاريع تُمنح لقضايا الصحة الذهنية أو التمكين السياسي في مراحل مختلفة.

وتدرك (ناشطة في منطقة الجزيرة ٨١:٨) أهمية هذه الاحتياجات قصيرة المدى ، لكنها تؤكد على أن الوضع المتفاقم الناجم عن الحرب في سوريا يتطلب بذل جهود متزامنة ومتكاملة تعالج القضايا المختلفة على مستويات مختلفة في الوقت نفسه. وينبغي أن تُحدد الأولويات من قِبل السوريين أنفسهم والمنظمات السورية، وليس المانحين، وفقاً لأقوال (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١١٥:٨) و(ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١١:٨).

> ينبغي أن يحدد السوريون أنفسهم أولوياتهم، لأنهم جزء من مجتمعهم. ويمكن للمانحين مناقشة وتقدير المخاطر، أو تقديم النصائح، دون تدخل مباشر (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ١١٥:٨).

تحجيم التمويل المتحيز حسب النوع الاجتماعي

من النقاط الهامة الأخرى التي أثارتها المشاركات هي أن الدعم المقدّم إلى المجموعات النسائية أو الذي يهتم بالقضايا النسائية قد يقتصر في أغلب الأحيان على الصور النمطية للمستشرقين والصورة النمطية للنوع الاجتماعي. إذ ينصبّ تركيز الغالبية العظمى من برامج تمكين النساء، كما أشارت إليه المشاركات مثل (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٨٥:١٢)، على الأدوار الجندرية التقليدية، مثل الطهي والخياطة، في حين لا تحظى القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية إلا بالقليل من الدعم والاهتمام. وأصبحت بعض المشاريع مجرد إهدار للموارد، بسبب قلة المتابعة أو انعدامها. على سبيل المثال، عادة ما تُبذل الجهود الرامية إلى تعريف النساء بالمهارات المطلوبة في الخياطة أو تصفيف الشعر دون تدريب على كيفية بناء وإدارة الأعمال التجارية، ولا تتم متابعتها. وينتهي الأمر ببقاء معظم النساء في بيوتهن دون أي وسيلة للحصول على الدخل. ونادراً ما تُنشأ مشاريع لبناء القدرات في مجالات هامة، مثل اللغة الإنجليزية ومهارات الكمبيوتر والمحاسبة والإدارة (مجموعة التركيز في إدلب: ٧٦).

عموماً، هناك عدد قليل من المانحين الذين يرغبون في توسيع معاييروسياسات التمويل المختلفة لتشمل الجماعات النسائية التي يصعب الوصول إليها. وقد يُعزى ذلك إلى اهتمام المانحين الضئيل أو المنعدم في القضايا الجندرية والحركات النسائية والنسوية بصورة عامة. على سبيل المثال، لم يزيلوا العراقيل التي تمنع الأمهات من المشاركة في النشاط، لأن ذلك سيشمل مراعاة خطط الضمان الاجتماعي للمتغيبات في إجازة الأمومة في تمويل المشاريع، أو نفقات إضافية مثل رعاية الأطفال اللازمة لتيسير مشاركة النساء في المؤتمرات. تذكر(ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٧٦:٣) أنه لا يوجد تمويل أو مانح يغطي إجازة الأمومة، ما يُشعر العديد من النساء بانعدام الأمان في وظائفهن في حالة الحمل. «ينبغي أن يسمح التمويل للمنظمات بتوفير إجازة أمومة مأجورة. وتمثل إجازة الرضاعة وإجازة الأبوة قضيتين إضافيتين فيما يتعلق بالتمويل (ناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية ٧٦:٣).

خاتمة

يعتمد التحليل الوارد في هذا التقرير على المشاركة الفعالة من جانب ١١٨ ناشطة سورية عرضن وجهات نظرهن المتعلقة بتطوير الحركات النسوية في سوريا، والتي لولاها لما تمكنا من إعداد التقرير. ونعرب عن امتناننا وتقديرنا لكل منهن لوضع ثقتهن بنا ، واستعدادهن للمشاركة في أنشطة منظمة بدائل البحثية، والمعلومات الغنية التي شاركنها معنا. فقد وضعت كلماتهن وتأملاتهن ونقدهن الذاتي حجر أساس هذا التقرير وسمحت لنا بتقديمه للقارئ للاطلاع على مساهمات الحركات النسوية في بناء سوريا الديمقراطية.

طوال فترة كتابة هذا التقرير، سعت منظمة بدائل إلى تمثيل وجهات نظر الناشطات المشاركات كما يجب، وتغطية رؤاهن القيمة والموضوع ككل بصورة دقيقة. وقد سلطنا الضوء على دأب هؤلاء النساء على مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة، التي تتراوح بين هواجس السلامة مروراً بالحواجز العسكرية والمادية إلى سياسات التمويل التقشفية التي تحد من حرية عملهن. ثبت أن جميع هذه القضايا، بالإضافة إلى عبء هياكل التمييز والإقصاء الجندري من عمليات صنع القرار الجماعية، تشكّل تحديات لجهود النساء في التنظيم داخل الحركات ومتابعة أعمالهن. مع ذلك، تمكنت الناشطات السوريات من التغلب على هذه العقبات، ونجحن في تكييف استراتيجيتهن مع السياق الاجتماعي السياسي المحلي المتقلب، وتطوير أدوات مبتكرة للتغلب على هذه العقبات، وإرساء ممارسات تتسم بمرونة حقيقية، والتي أصبحت قوة دافعة في تطور الحركات النسوية.

كما يستكشف التقرير الطرق التي أطلقت بها الناشطات السوريات، بعد اندلاع الثورة عام ٢٠١١، عملية تعليم واسعة، لم تكن خطية ولا متسقة، ما عكس التباين في الحركة ككل. وقد خلقت مجموعة من الأيديولوجيات والأجيال والخلفيات العرقية والدينية، والوجود المادي داخل سوريا (أو خارجها) تعددية في مساحات وعمليات التعليم لكل عضوة فيها. مع ذلك، أوجدت الضرورة إلى إنتاج المعارف النسوية المستقلة دون الاعتماد على استيراد معارف الجهات الفاعلة الاجتماعية من خارج الحركة أرضية مشتركة داخل هذه التعددية. وتوصف عملية إنتاج المعارف النسوية في سوريا ووسائلها في التقرير بأنها مكاسب حاسمة للحركات النسوية استعادت النساء السوريات من خلالها نفوذهن وأحرزن درجة من التأثير على النقاش العام والتطورات السياسية في سوريا.

وقد فشل المجتمع الدولي في إدراك التباين بين النساء السوريات، إذ يتعامل معهن باعتبارهن كتلة واحدة هائلة. وتجرّد النظرة الاختزالية هذه، التي تتمثل في ممارسات الجهات الدولية الفاعلة، الحركات النسوية من هويتها وتقوض نفوذها بفشلها في تزويدها بمساحة تثبت فيها منظورها السياسي. وللخطاب الاختزالي هذا تداعيات سياسية خطيرة، حيث يساهم في زيادة تهميش النساء عن العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. نناقش في هذه الورقة أنه عبر إدراك التباين بين الجماعات النسائية والنسوية، يمكن تصميم وسائل أكثر شمولية للمشاركة الجندرية التي تشيد بالتباين، بدل رفضه.

وقد سلط هذا التقرير الضوء على الطرق المتعددة التي تعاونت فيها الناشطات عبر الحركات، ودعمن بعضهن البعض وأنشأن روابط تضامنية حقيقية. ويُعد تقييم الناشطات لذواتهن حين ينظرن إلى أعمالهن ومبادراتهن علامة أخرى على المثابرة والمرونة والاستعداد الحقيقي لتطوير أنفسهن وتعميق معرفتهن وتعزيز الحركة الأوسع.

في العموم، يسعى هذا التقرير إلى إعلام القارئ بالإنجاز الرائد الذي حققته النساء والناشطات النسويات السوريات على مر العقود الماضية، والذي ينشر الأمل في المستقبل. إذ يدل حضور هذه الحركات المستمر والجهود الجبارة التي تبذلها على إمكانية بناء سوريا ديمقراطية في المستقبل، وعلى قدرة النساء السوريات على قيادة وتشكيل هذه العملية.

وللحفاظ على هذه الإنجازات بل ومضاعفتها، يجب على مجتمع المانحين الاستثمار في منظمات حقوق النساء. فغالباً ما يستعين المانحون بمصادر خارجية لتغطية المخاطر المالية لمنظمات حقوق النساء، وذلك بسبب النوع الاجتماعي وعدم رغبته في المخاطرة. ويتمثل التبرير المتكرر لذلك في أن أموال المعونة الإنمائية تأتي من دافعي الضرائب، وينبغي أن يخضع المانحون للمساءلة أمامهم. وفي حين نؤيد بقوة المساءلة أمام دافعي الضرائب، نؤمن بأن طريقة مقاربة مجتمع المانحين للمعونة الإنمائية قد عفا عليها الزمان، ولا تعكس إيماناً بالاستثمار في السلام والديمقراطية. إذ تحوم المخاطر حول أي استثمار، ويبدو أن مجتمع المانحين، بل ودول الشمال الغنية عموماً، لا تخجل من الخوض في المخاطر عند الاستثمار في أسواق الأسهم والمشاريع الاقتصادية النيوليبرالية التي تزيد من الفروق الاجتماعية وتوسع فجوات الفقر في جميع أرجاء العالم. ومن المؤسف أنها لا تبدي أي رغبة مماثلة في المخاطرة حين يتعلق الأمر بالاستثمار في إحلال السلام والديمقراطية، اللذين يقدمان فوائد لا تقدر بثمن للعالم أجمع.

المراجع

Alsaba, Khuloud, & Kapilshrami, Anuj. 2016. 'Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: The Case of Syria', Reproductive Health Matters.

Alvarez, Sonia. 1990. Engendering Democracy in Brazil. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Atassi, Mohammad Ali. 2010. "The Veiling of the City." Translated by Pauline Homsi Vinson, Al Jadid: A Review and Record of Arab Culture and Arts 16 (62): 12–17.

Baldez, Lisa. 2002. Why Women Protest. Cambridge: Cambridge University Press.

Banaszak, Lee A., Beckwith, Karen, & Rucht, Dieter. 2003. "When Power Relocates: Interactive Changes in Women's Movements and States", in Banaszak, Lee Ann, Beckwith, Karen. and Rucht, Dieter. (eds) Women's Movements Facing the Reconfigured State, pp. 1–29. Cambridge: Cambridge University Press.

Beckwith, Karen. 2000. "Beyond compare? Women's movements in comparative perspective". European Journal of Political Research, 37: 431-468.

Beckwith, Karen. 2005. 'The Comparative Politics of Women's Movements: Teaching Comparatively, Learning Democracy', Perspectives on Politics 3 (3): 583–596.

Beckwith, Karen. 2007. "Mapping Strategic Engagements: Women's Movements and the State", International Feminist Journal of Politics 9 (3): 312-338.

Brownlee, Billie Jeanne. 2015. "The Revolution "From Below" And Its Misinterpretations "From Above". The Case of Syria's Neglected Civil Society", Syria Studies 7(1).

Crenshaw, Kimberlé. 1989. "Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics, (8) 1, University of Chicago Legal Forum.

Ghazzawi, Razan, Mohammad, Afra, Ramadan, Oula. 2015. "Peacebuilding defines our future now. A study of women's peace activism in Syria", Badael Foundation, Istanbul, Turkey.

Gruen, Lori, & Mulholland, Lisa A. 1993."Gender Politics and Post-Communism: Reflections from Eastern Europe and the Former Soviet Union", Hypatia, 8: 160-164.

Hassim, Shireen. 2004. 'Voices, Hierarchies and Spaces: Reconfiguring the Women's Movement in Democratic South Africa', Politikon, 32:2, 175-193.

Heinz, Anne. 1978. "Women in the World: A Comparative Study" in Comparative Politics, Santa Barbara, California: American Bibliographical Center: Clio Press.
Jad, Islah, 2004. 2004. "The NGO-isation of Arab women's movements. IDS bulletin" 35 (4): 34-42.

Jenkins, Craig, & Form, William. 2005. 'Social Movements and Social Change', in Janoski, Thomas, Alford, Robert R., Hicks, Alexander M., & Schwartz, Mildred A., (eds) The Handbook of Political Sociology: States, Civil Societies and Globalization, pp. 331–49. Cambridge: Cambridge University Press.

Joseph, Suad. 2000. Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press.
Kapur, Bela, &Sall, Linda. 2017. "Syrian Women in Political Processes". The Kvinna till Kvinna Foundation.

Lund, Aron. 2016. "The Syrian Tempest in Geneva Teapot", The Century Foundation.

Moghadam, Valentine. 2004. "Patriarchy in Transition: Women and the Changing Family in the Middle East", Journal of Comparative Family Studies 35 (2): 137–62.

Mohanty, Chandra Talpade, Russo, Ann & Torres, Lourdes. 1991. Third World Women and the Politics of Feminism. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Mohanty, Chandra Talpade. 2003. Feminism without Borders: Decolonizing Theory, Practicing Solidarity. Durham, North Carolina: Duke University Press.

Mohanty, Chandra Talpade. 2013. "Transnational Feminist Crossings: On Neoliberalism and Radical Critique." Signs: Journal of Women in Culture and Society 38(4):967–91.

Moore, Catherine & Talaricio, Tarsila. 2015. Inclusion to Exclusion: Women in Syria, Emory International Law Review, 31(2).

Morris, Aldon, & McClurg Mueller, Carol. 1992. Frontiers in Social Movements, London: Yale University Press.

Nelson, Barbara J. & Chowdhury, Najma. 1994. Women and Politics Worldwide. New Haven: Yale University Press, 1994

Salem, Sara. 2016. "Intersectionality and its discontents: Intersectionality as travelling theory", European Journal of Women's Studies.

Salem, Sara. 2017. "Four Women of Egypt: Memory, Geopolitics and the Egyptian Women's Movement during the Nasser and Sadat Eras", Hypatia: A journal of feminist philosophy.

Salem, Sara. 2018. "On transnational feminist solidarity: The case of Angela Davis in Egypt", Signs: Journal of women and culture in society.

Salem, Sara. 2018a. "Teaching tool: Intersectionality", I-Peel.

Sapiro, Virginia. 1978. "Women: Roles and Status in Eight Countries", American Political Science Review, 72(4), 1462-1463.
SFJN (Syrian Female Journalist Network) .2019. "A look at Syria's long history of feminist movements",

Global Voices.

Stetson, Dorothy, & Mazur, Amy. 1995. "Comparative State Feminism", New York: Sage publications.
Thompson, Elizabeth. 2000. Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon. New York: Columbia University Press.

Timothy Abington. 2019. "Armies of Women: The Syria Crisis and the New War Thesis", E-International Relations.

UN Women. 2018. Facts and figures: Women, peace, and security, https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures .

Vinson Pauline, H. & Golley Nawar H., 2012. "Challenges and Opportunities, The Women's Movement in Syria", in Mapping Arab Women's Movements, Arenfeldt, Pernille & Golley Nawar H, Cairo: The American University in Cairo Press.

Zeidan, Joseph. T. 1995. Arab Women Novelists: The Formative Years and Beyond. Albany: State University of New York Press.

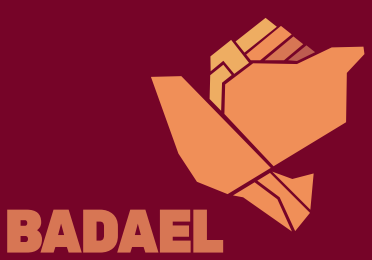
BADAEL